وسائل حماية السكان المدنيين بمدينة الإسكندرية خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م

إعـداد

د/ رضا عبد الفتاح أحمد علي

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة المنوفية

الملخص

يستهدف هذا البحث إلقاء الضوء على طبيعة الحياة بمدينة الإسكندرية فى زمن الحرب العالمية الثانية بين عامى١٩٣٩-١٩٤٥.

ولما كانت مدينة الإسكندرية العاصمة الثانية للبلاد ومقر قاعدة الأسطول البريطاني فى البحر المتوسط إبان الحرب ومركز مصر الصناعي الثاني بعد القاهرة لذا كان ضروريا ان تبادر الحكومة المصرية الى وضع الخطط والسياسات من أجل حماية ارواح حياة السكان المدنيين بمدينة الإسكندرية.

وقد انحصرت تلك الدراسة بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٥ وهى الفترة التي بدأت فيها الحكومة اجراءاتها لحماية سكان المدينة من خطر الغارات الجوية.

وتتناول هذه الدراسة الطرق والاجراءات التي لجأت الحكومة المصرية اليها لتأمين أرواح سكان مدينة الاسكندرية من إدخال نظم التنبيه بصفارات الانذار وقت حدوث الغارات الجوية، وتقييد نظم الاضاءة ليلا وبناء المخابئ كملاجئ للأهالي من خطر القصف الجوي ووضع الخطط لحماية الابنية العامة والحكومية وتوفير امكانات الاسعاف والخدمة الطبية للمصابين، وكذلك بناء خطط لتهجير الأهالي من المدينة وقت اشتداد الغارات، وفى نهاية البحث استعرض الباحث أهم النتائج التي توصل إليها من خلال تلك الدراسة.

مقدمة:

احتفظت مدينة الإسكندرية منذ نشأتها بمميزات الموقع والمناخ والقدرة البشرية، التى جعلتها تحتل المرتبة الثانية بعد عاصمة البلاد، أو كما يطلق عليها الآن العاصمة الثانية للقطر، ومع توالى القرون تزداد المكانة السياسية والاقتصادية للمدينة، خصوصاً بعد وقوع مصر تحت الاحتلال البريطانى، الذى أصر على جعل مدينة الإسكندرية نقطة الوصل بين البحر المتوسط ومجال امتداده الاستعمارى فى أفريقيا وآسيا، وبعد الحرب العالمية الأولى تزداد الأهمية الصناعية والاستراتيجية للمدينة بعد أن نقلت بريطانيا مركز عمليات البحر المتوسط من مالطة الى الاسكندرية لتصبح قاعدة للأسطول البحرى البريطانى فى مصر منذ عام ١٩٣٦.

وعندما تلبدت سماء أوروبا بغيوم الحرب العالمية الثانية فى خريف ١٩٣٨ ازدادت هواجس الخوف لدى الحكومة المصرية على حياة السكان المدنيين بمدن الشريط الساحلى والقناة عامة ومدينة الإسكندرية مقر قاعدة الأسطول البريطانى خاصة، لذا باردت الحكومة المصرية فى البحث فى إمكانية توفير سبل الأمان لهؤلاء السكان القاطنين بتلك المدن إذا ما وقعت الحرب وأصبحت تلك المدن وخصوصاً مدينة الإسكندرية هدفاً لغارات طائرات المحور.

وقد بنت الحكومة المصرية تحركاتها لحماية أرواح المدنيين بالمدينة بالتعاون بين مصلحة الوقاية وبلدية المدينة الممثلة فى القومسيون البلدى المؤقت والقومسيون الإدارى ومحافظة الإسكندرية مستعينة بخبراء الوقاية فى الجيش البريطانى.

والجدير بالذكر أن الحكومة قد صادفت صعوبات اقتصادية وعسكرية جمة ناتجة عن التزامات مصر فى معاهدة ١٩٣٦، فضلا عن اجتياح البلاد لوبائى الملاريا والحمى التيفوسية خلال فترة الحرب، وهو ما نال بلا شك من جهود الحكومة فى مساعيها لحماية السكان المدنيين بمدينة الإسكندرية.

وعلى الرغم من ان مصر لم تعلن الحرب على دولة من دول المحور فى اوربا وهو ما يعنى ان مصر كانت بلداً محايداً فى تلك الحرب، الا ان الحليفة بريطانيا لم تبذل اى جهد دبلوماسى فى سبيل ابعاد مصر عن مخاطر تلك الحرب بمطالبتها دول المحور

باعتبار المدن المصرية المكتظة بالسكان كالقاهرة والاسكندرية مدناً مفتوحة حتى لا تتعرض للضرب كباريس وبروكسل اللتين تم الاعلان عنهما كمدن مفتوحة اثناء الحرب العالمية الثانية

ومن ثم كان الهدف من ذلك البحث هو إلقاء الضوء على سياسة الحكومة المصرية، ومدى قدرتها فى زمن الحرب العالمية الثانية وما قبلها بقليل فى توفير سبل الحماية للمدنيين من سكان واحدة من أهم مدن القطر، فى وقت كانت فيه مصر تمر بأصعب الظروف الاقتصادية والعسكرية.

وقد اعتمد الباحث فى هذه الدراسة على عدد من الوحدات الأرشيفية العربية غير المنشورة والمنشورة التى أفاد منها كثيرا كمحاضر جلسات مجلس الوزراء المصرى فى أثناء الحرب العالمية الثانية، وكذا محاضر جلسات القومسيون الإداري المؤقت لمدينة الاسكندرية، وكذا مضابط جلسات البرلمان المصرى (مجلسى الشيوخ – النواب) ومما يؤسف له أن محاضر جلسات القومسيون البلدى المؤقت لمدينة الاسكندرية والمحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة فقدت منه محاضر الجلسات للسنوات ما بين عامى ١٩٣٤ وحتى ١٩٤٣، كما أفاد الباحث ايضا من بعض أعداد الصحف المصرية اليومية التى تابعت فعاليات أثر الحرب على مصر وسياسات الحكومة لوقاية المدنيين كالأهرام ومصر والوفد المصرى والحوادث والدستور والمصرى والمقطم.

وتعالج هذه الدراسة سياسات الحكومة المصرية، والإمكانات التى وفرتها لوقاية مدينة الاسكندرية على اعتبار انها المدينة الأكثر عرضة لخطر الغارات الجوية، مثل إدخال نظام التنبيه بصفارات الإنذار، ووضع نظام خاص بالإضاءة لإخفاء معالم المدينة وقت حدوث الغارات ليلاً، وأيضا بناء المخابئ لإيواء المدنيين من أخطار قنابل الغارات الجوية، وأيضاً وضع الحكومة سياسة لحماية الأبنية العامة التى يرتادها المدنيين لقضاء مصالحهم أو للترفيه، وتناقش الدراسة أيضا ما أعدت له الحكومة من امكانات الخدمة الطبية والاسعاف لمصابى الغارات، وأخيرا عالجت الدراسة سياسات الحكومة نحو تهجير الأهالي المدنيين من سكان الإسكندرية، بهدف إبعادهم عن مواجهة أخطار الغارات، مع مراعاة الإبقاء على حيوية الحركة الصناعية والمعيشية بالمدينة.

نظام الانذار المبكر من اخطار الغارات الجوية (صفارات الانذار)

عندما لاحت نُذر الحرب فى أوروبا وتوقع امتداد أثرها إلى منطقة الشرق الأوسط، كان البحث عن وسيلة لإنذار أهالى المدن المكتظة بالسكان من خطر الغارات الجوية على رأس أولويات مصلحة الوقاية المدنية، وذلك لتوفير الوسيلة الكفيلة برفع درجة استعداد المدنيين لتوقى الحذر قبيل وقوع أي غارة جوية تستهدف منازلهم أو الأماكن العامة التى يتواجدون فيها وقت الذروة كمناطق التجمعات فى الأندية الرياضية ومواقف السيارات ومحطات الترام والأسواق والمصالح الحكومية وغيرها

وفى هذا الاطار وقبل أن تندلع عمليات الحرب فى أوروبا، أسرعت مصلحة الوقاية إلى تشكيل لجنة من خبرائها الفنيين فى وسائل الاتصالات تحت رئاسة خبير فنى إنجليزى فى هذا المجال وذلك للبحث عن الوسيلة الناجعة لإنذار الأهالى بخطر الغارات الجوية، وقد اهتدت اللجنة إلى الأخذ بوسيلة الإنذار بالصفافير عالية الصوت والتى تعمل بالهواء المضغوط، وهى فكرة شجع على الأخذ بها الخبير الإنجليزى بعد أن أجرى مشاورات مع مصلحة الوقاية البريطانية، التى أخذت فى العمل على نشر هذا النوع من الأجهزة فى عموم الجزر البريطانية بعد أن ثبتت فعاليته فى مدن أخرى فى أوروبا التى من المتوقع امتداد أثر الحرب إليها كباريس وبرلين وبرن وبروكسل وفيينا.[١]

وبعد فحص الأمر من الناحية الفنية، فضلت اللجنة استخدام أجهزة الإنذار (الصفافير) التى تعمل بالهواء المضغوط الذى يسهل تحضيره فى أسطوانة تركب أسفل الجهاز تكفى لعمل الجهاز لأربعين غارة، فضلا عن أن عملية تحضير الهواء المستخدم لعمل هذه الأجهزة قد تم تجريبه فى مدن السويد[٢]، ومن ثم طلبت مصلحة الوقاية بناءً على توصية خبير المصلحة الإنجليزى مخاطبة الحكومة لشركة اريكسون (ERICSON) السويدية لشراء صفارتين لتجربتهما، وبعد تجربة هذه الصفارات بشكل محدود فى بعض

(١) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم) محاضر الجلسات، جلسات شهر يناير ١٩٣٩
(٢) مجلس الوزراء، نفس المحفظة، محاضر الجلسات، جلسات شهر يناير ١٩٣٩.

ضواحى القاهرة وتبين صلاحيتها، قررت مصلحة الوقاية شراء ما تحتاجه مدينتا الإسكندرية والقاهرة من هذه الصفارات، وكان العدد المطلوب هو ١٥٠ صفارة.[٣]

ونظراً لما لهذه المسألة من الصفة العاجلة أقدمت مصلحة الوقاية على شراء أجهزة الإنذار المطلوبة من شركة إريكسون السويدية الوحيدة فى العالم المتخصصة فى صناعة هذه الأجهزة بكامل معداتها.[٤]

وبالنسبة لمدينة الإسكندرية فقد حازت على نصف العدد الذى استوردته المصلحة من أجهزة الإنذار، وعهدت المصلحة إلى مهندسيها تركيب هذه الصفارات، وقد روعى عند التركيب أن تثبت هذه الأجهزة فوق أسطح الأبنية العالية لضمان اتساع دائرة الصوت المُنذر الصادر من هذه الأجهزة، وقد ثُبتت واحدة من هذه الصفارات فوق مبنى مخفر العطارين الذى أُتخذ كمركز رئيسى لإدارة عمليات التنبيه بأخطار الغارات لجميع أرجاء وضواحى المدينة، وجرى التنسيق الهندسى الدقيق عند القيام بعمليات التركيب، حيث روعى إنشاء شبكة اتصال بين جميع أجهزة الإنذار بضواحى الإسكندرية ومركز إدارتها الكائن بمخفر العطارين، بحيث يتم تشغيل هذه الأجهزة فى وقت واحد عند اكتشاف الخطر قادماً نحو المدينة[٥].

ونظراً للامتداد العمرانى العشوائى خارج حدود المدينة شرقاً وغرباً وجنوباً، ونظراً لابتعاد سكان تلك المناطق عن قلب المدينة، وهو ما يجعلهم بعيدين عن تأثير دوى صفارات الإنذار التى تم تركيبها داخل المدينة، طلبت بلدية الإسكندرية من مصلحة الوقاية تركيب

---

(٣) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم) محاضر الجلسات، جلسات شهر يناير ١٩٣٩.
(٤) الأهرام، عدد ١٠ إبريل ١٩٣٩.
(٥) الحوادث، عدد ١٨ إبريل ١٩٣٩.

خمس صفارات إضافية، تشمل تلك الضواحى العشوائية التى لا تخضع إداريا لبلدية المدينة، وقد تم تركيبها بالفعل فى تلك الجهات.[٦]

وبعد أن تم تركيب هذه الأجهزة بضواحى المدينة، نوَهت مصلحة الوقاية عن إجراء تجربة عامة لأجهزة الإنذار للتأكد من فعالية عملها، وقد حددت يوم ٢٢ إبريل ١٩٣٩ موعداً لإجراء هذه التجربة[٧].

ولما كانت الطبيعة المناخية المختلفة لمدينة الإسكندرية عن باقى مدن الداخل، لتعرض المدينة فى شهور الخريف والشتاء لعدد من النوات والرياح شديدة السرعة سبباً فى تعطل عمل هذه الأجهزة، وهو الأمر الذى – أدى فى كثير من الأوقات – إلى بقاء الأهالى خارج منازلهم، لا سيما فى المخابئ لتعطل عمل الصفارات.[٨] لذا بادرت مصلحة الوقاية بالمدينة الى بالبحث فى تلافى هذا الإشكال، ولحاجة هذه الأجهزة للصيانة الدورية لضمان فعالية عملها فى الإنذار، فقد تم الاتفاق بين مصلحة الوقاية وبلدية المدينة على تحمل الأخيرة لعبء أعمال الصيانة لهذه الأجهزة. وفى إطار حرص الحكومة على توفير أجهزة الصيانة وقطع الغيار لأجهزة الإنذار لضمان استمرار عملها دون تعطل أو توقف، وافق مجلس الوزراء فى جلسة الرابع من ابريل ١٩٣٩ على الطلب الذى تقدمت به شركة ماركونى Marconi لإعفاء أدوات الوقاية من الغارات الجوية التى تستوردها الشركة من الرسوم الجمركية، وذلك لإمكان الاستفادة بخبرات تلك الشركة فى صيانة أجهزة الإنذار بما لديها من باع طويل و خبرة فى مجال هندسة الاتصالات[٩]

وفى ذات الجلسة قرر القومسيون اجراء مناورات تجريبية يومى١٢ و١٣ ديسمبر باستخدام صفارات الانذار المبكر شملت أغلب ضواحى المدينة، وقد تلاحظ وقت إجراء التجربة أن شركة سكة حديد الرمل الكهربائية قد توقفت عن العمل فى تمام الساعة السابعة مساء مما

(٦) الحوادث، عدد ١٨ إبريل ١٩٤٠ .
(٧) نفس المصدر.
(٨) الدستور، عدد ٣١ يوليو ١٩٤٠ .
(٩) مجلس الوزراء، (محفظة ٣٦٦)، محاضر الجلسات، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، جلسة ١٤ إبريل ١٩٣٩، القومسيون الإداري لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، محضر جلسة ٢١ أغسطس ١٩٤٠، ص١١.

أحدث ارتباكا واضحا فى حركة نقل الركاب بوسط المدينة خصوصا وأن عدد مركبات الترام كان قليل جدا آنئذ وهو الأمر الذى استدركته هيئة القومسيون فطلبت من محافظ الاسكندرية مخاطبة شركة سكة حديد الرمل بعدم تعطيل سير مركباتها على خطوطها وقت حدوث مناورات لاحقا(١٠)

تقييد الإضاءة فى الشوارع والمنازل

اقتضت الضرورة توقياً لهجوم طائرات المحور على المدن المصرية الرئيسية المستهدفة ليلاً، وضع التدابير المناسبة للتمويه، بغرض إخفاء معالم هذه المدن، خصوصاً وقت الغارات الليلية، لذا وقع العبء على مصلحة وقاية المدنيين دراسة الخطط المرتبطة بتشديد قيود الإضاءة ليلاً لتوفير الحماية السلبية لجميع مرافق تلك المدن وسكانها المدنيين، وفى هذا الصدد أذاعت مصلحة وقاية المدنيين فى النصف الأخير من شهر إبريل ١٩٣٩ تعليمات مشددة على المدنيين أصحاب المتاجر والمصانع والمعامل والمنازل والسيارات، بضرورة التزود بالمواد الأساسية من الألوان القاتمة والستائر السوداء، لإخفاء الأنوار الصادرة من منازلهم أو متاجرهم أو سياراتهم، أما الإضاءة العامة الصادرة من فوانيس الشوارع فقد اكتفت مصلحة الوقاية بإضاءة أقل عدد ممكن منها طول مدة الحرب، وذلك صيانة للأمن وتيسيراً لحركة المرور فقط، مع مراعاة دهن هذه الفوانيس باللون الأزرق(١١).

وفى مدينة الإسكندرية الأكثر عرضة لخطر الغارات، اعتزم محافظ المدينة إجراء تجربة إطفاء الأنوار بالمدينة، من خلال غارة وهمية للتعرف على مدى استجابة الأهالى لتعليمات مصلحة الوقاية، حيث أذاعت المحافظة على الجمهور بياناً أوضحت فيه أنه متى تطلق صفارات الإنذار الميكانيكية المنتشرة فى ضواحى المدينة على الأهالى الإسراع بإطفاء جميع الأنوار الصادرة من المحال العامة والمنازل، وذلك بإغلاق الأبواب والنوافذ، وأن يتخذ الأهالى جميع الوسائل اللازمة للتأكد من عدم تسرب الضوء إلى خارج محال السكن، وأن تستمر هذه الإجراءات نافذة المفعول، إلى أن تذاع صفارة الأمان بانتهاء الغارة الوهمية، وعلى جميع السيارات بمجرد سماع سائقيها الإنذار أن يوقفوا السير بجوار الأرصفة، وأن

(١٠) القومسيون الإداري، جلسة ٦ ديسمبر ١٩٣٩ ص ص ٨-٩.
(١١) الدستور، عدد ١مايو ١٩٣٩.

يطفئوا جميع الأنوار، وتوقيف سير محركات مركباتهم، ومنع استعمال الكلاكسون والأبواق المنبهة، وعلى سائقى الترام الوقوف فى الحال وأن يقوموا برفع "البوش" من السلك الكهربائى، أما المركبات التى تجرها الخيول، فعليها أن تعود لدى سماع الإنذار إلى الاصطبلات وتستمر أنظمة السير على هذا النسق إلى أن يعلن انتهاء تلك الغارة التجريبية.(١٢)

وفى هذا السياق ناقش القومسيون الإداري للمدينة امكانية التصريح لأعضائه بالمرور فى الشوارع وقت انطلاق صفارات الانذار ليتفقدوا طبيعة سير عمل الاحتياطات اللازمة لوقاية المدنيين وتقديم العون اللازم فى أعمال الطوارئ إذا استلزم الامر ذلك، وقد استقر المجلس على منح تصاريح لمن يطلب من الأعضاء لمباشرة هذا الأمر.(١٣)

ومن جهة أخرى أهاب القومسيون الإداري بقلم المرور بالمدينة ضرورة اتخاذ ما يلزم لتنظيم سير المشاة وراكبى الدراجات فى الشوارع التى يتم إطفاء الأنوار بها منعاً لوقوع الحوادث(١٤)

ورغم نجاح تلك التجربة بمدينة الإسكندرية إلى حد كبير إلا أن طول الفترة ما بين هذه التجربة وتعرض المدينة لخطر الغارات الجوية بواسطة طائرات المحور سنة ١٩٤٠ قد أتى على جدية المسئولين بالمدينة فى التشديد على قيود الإضاءة المفروضة على الأهالى وهو ما جعل محافظة الإسكندرية – مع بداية تعرض المدينة لمخاطر الغارات – تضطر إلى التشدد فى فرض قيود جديدة على الإضاءة. فعلى أثر انهيار العديد من المنازل وضياع أرواح المئات من الضحايا فى الموجات الأولى من الغارات أصدر محافظ المدينة وحاكم منطقتها العسكرية أمراً عسكرياً مشدداً ألغى به جميع الإجراءات السابقة المرتبطة بقواعد الإضاءة، حيث ألزم الأمر العسكرى الذى أصدره المحافظ فى ٢٠ أغسطس ١٩٤٠ بأنه على جميع الأهالى عدم إظهار أى نوع من الأضواء، وعدم الاكتفاء بغلق الأبواب والشبابيك ما لم تُغطَ باللون الأزرق، وعلى أصحاب الأملاك والمستأجرين أن يهتموا بالشبابيك الموجودة فى الجهات الأمامية من منازلهم وخصوصًا المطلة على أحواش المبانى، كما ألزم

(١٢) الأهرام، عدد ١٩ إبريل ١٩٣٩.
(١٣) القومسيون الإداري، جلسة ٦ ديسمبر ١٩٣٩ ص ص ٨-٩.
(١٤) القومسيون الإداري، جلسة ٢٥ أكتوبر ١٩٣٩ ص ٥.

الأمر العسكرى أصحاب العقارات بضرورة حجب أنوار السلالم ومناور المصاعد حجباً تاماً، أما بالنسبة للمشاة الذين يتواجدون فى الشوارع بحكم الضرورة فى أثناء الإعلان عن حدوث غارة جوية فيجوز لهم استخدام بطاريات جافة للإضاءة المُرَشَّدة بشرط أن يكون زجاجها مدهوناً باللون الأزرق القاتم مع التنبيه عليهم بعدم تصويبها إلى أعلى دون التلويح بها.

ظلت إجراءات التشديد فى قيود الإضاءة تتسبب فى إغراق مدينة الإسكندرية فى الظلام الدامس ليلة بعد أخرى مع تزايد أخطار الغارات، وهو ما أصاب المدينة بحالة من الركود فى كافة نشاطاتها، خصوصاً بعد أن غدا خطر الحرب قريباً جداً من المدينة، فى ظل المواجهات العسكرية الطاحنة التى باتت على بعد ١٣٠كم من المدينة وتحديدا فى منطقة العلمين.(١٥)

وفيما يبدو أن شهر أكتوبر ١٩٤٢ قد حمل البشرى لأهالى الإسكندرية على أثر اندحار قوات المحور أمام قوات الحلفاء فى معركة العلمين، وتراجع قوات المحور بعيداً عن مصر، وهو الأمر الذى دفع المجلس الإدارى لمدينة الإسكندرية إلى إعادة النظر فى قيود الإضاءة الصارمة التى تُغرق المدينة فى الظلام كل ليلة، حيث طالب المسيو لاسكاريس Lascars أحد أعضاء المجلس مناقشة أمر تخفيف القيود المفروضة على الإضاءة العامة بالمدينة، وبعدما ناقش المجلس هذا الطلب واقتناعه بمشروعية تنفيذه بعد ابتعاد خطر الحرب عن المدينة رفع المجلس إلى الحاكم العسكرى للمدينة مذكرة يطلب فيها تخفيف قيود الإضاءة.(١٦)

وقد نقل الحاكم العسكرى للمدينة رغبة القومسيون الإدارى لتخفيف قيود الإضاءة إلى مصلحة الوقاية، وبعد أخذ ورد بين الحاكم العسكرى للمدينة ومصلحة الوقاية، تبين أن هذا الطلب سابق لأوانه، وأن تغير الأحوال العسكرية فى الصحراء الغربية لصالح الحلفاء بعد معركة العلمين ليس معناه أن مدينة الإسكندرية أصبحت بعيدة عن مرمى غارات طائرات المحور، وأن الخطر ربما يزداد فى المستقبل فى صورة أعمال انتقامية، قد تنفذها

(١٥) الوفد المصري، عد ٢٣ نوفمبر ١٩٤٢.
(١٦) الوفد المصري، عدد ٢٣ نوفمبر ١٩٤٢، القومسيون الإداري لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات ٢١ أغسطس ١٩٤٠، ص١١.

قوات المحور ضد الحلفاء فى مصر.[١٧] وتحديداً قوات الحلفاء فى المناطق المطلة على ساحل البحر المتوسط وهو ما سيعرض مصر لخطر شديد.

ورغم تكبد بلدية الإسكندرية لخسائر فادحة نتيجة دفعها أموالاً طائلة فى شكل تعويضات لشركة ليبون Lebon الفرنسية المسئولة عن إضاءة المدينة نتيجة قيود الإضاءة.[١٨] لم يكن أمام المسئولين فى محافظة الإسكندرية سوى الإعلان بالتنبيه على الأهالى بمواصلة الاستمرار فى تنفيذ الإجراءات المشددة بالنسبة للإضاءة، ومراعاة القيود الخاصة بالإظلام، والتى تم الاتفاق بشأنها بين المحافظة وقومسيون المدينة على ترسيخ مبدأ التمسك بتعليمات الأمان الخاصة بمسألة الإضاءة كما كانت دون تخفيف.[١٩]

وبعد الاطمئنان النسبى بابتعاد خطر الغارات عن مصر، وتحت ضغط الحاجة إلى رفع قيود الإضاءة عن بعض المرافق الحيوية حتى تستعيد المدينة توازنها الاقتصادى، رأت مصلحة الوقاية التخفيف الجزئى من قيود الإضاءة فى بعض المناطق الحيوية التى لا غنى عن استخدام طاقة الكهرباء والنور بها، فحينما طلب مدير مصلحة الموانئ والمنائر بالمدينة رفع قيود الإضاءة فى أبنية مصلحته وافقت وزارة المواصلات على طلبه، وإعادة إصلاح لانش المطافئ الخاص بتلك المصلحة حتى يقوم بمهمته إذا دعت الضرورة عند حوث غارات ليلية على منشآت المصلحة.[٢٠]

وفى أواخر عام ١٩٤٣ وبعد أن زاد الاطمئنان إلى عدم عودة الصراع الحربى إلى منطقة شرق المتوسط خصوصاً بعد انسحاب قوات المحور من القارة الأفريقية، وتحت ضغط الشكاوى المتوالية من الأهالى وأصحاب المصالح لوزارة الوقاية لرفع قيود الإضاءة، بدأت وزارة الوقاية فى دراسة إمكانية التخفيف من قيود الإضاءة فى المدن الداخلية البعيدة عن

---

(١٧) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، محضر جلسة ٢٥ نوفمبر ١٩٤٢، ص ص ٦-٧.

(١٨) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، محضر جلسة ٢٥ فبراير ١٩٤٢،ص ص ٦-٧، مجلس الوزراء ، محفظة (بدون رقم)، محضر جلسة ١٣ أغسطس ١٩٤١، ص٣٦.

(١٩) الوفد المصرى، عدد ٣ يونيه ١٩٤٣.

(٢٠) الوفد المصرى، عدد ٢٣ أغسطس ١٩٤٣، مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم) محاضر الجلسات محضر جلسة ٢٤ ديسمبر ١٩٣٩.

مرمى غارات طائرات المحور، غير أن الخوف من تحول ميزان الحرب مرة أخرى لصالح المحور سيجعل خطر الحرب على مصر أكبر، ومن ثم قررت الوزارة الإبقاء على قيود الإضاءة كما هى فى الوجه البحرى والمحافظات الأكثر عرضة لنشاط طائرات المحور.[٢١] وخففت من هذه القيود فى بلاد الوجه القبلى.[٢٢]

استمرت مدينة الإسكندرية بطبيعة الحال تخضع لقيود الإضاءة الصارمة إلا بعض المناطق الحيوية التى سمحت فيها الحكومة باستخدام الطاقة الكهربائية للإضاءة، حتى لا يتوقف دولاب النشاط الاقتصادى بالمدينة إلى أن حل صيف عام ١٩٤٤، وبعد أن مال ميزان الحرب لصالح الحلفاء تماماً، وانتقال ثقل الحرب إلى الشرق الأقصى أخذت وزارة الوقاية المصرية فى دراسة التعديلات الواجب إدخالها على نظام الإضاءة، حيث تشكلت لجنة بوزارة الوقاية برئاسة وكيل الوزارة وسكرتيرها العام ومدير الهندسة بالوزارة لوضع التعديلات، بما يسمح بإعادة الإضاءة إلى كافة المدن بشكل متدرج.[٢٣]

إنشاء المخابئ العامة

كانت الفكرة الأساسية التى تسيطر على سياسات مصلحة الوقاية المصرية مع بدايات ظهور خطر الحرب وتوقع اقترابه من مصر تتجه فى البداية إلى ربط معظم الاستعدادات للوقاية من خطر الغارات الجوية، بإجراءات وقاية السكان المدنيين من أخطار الغازات السامة التى شاع استخدامها فى الحرب العالمية الأولى[٢٤]. ومن ثم تركزت جهود الحكومة فى الفترة السابقة على إعلان الحرب فى أوروبا على إنشاء عدد من الخنادق المفتوحة، وتوفير أدوية معالجة الاختناق والكمامات والقناعات الواقية، هذا بالإضافة إلى توفير مراكز الإسعاف والتطهير فى المناطق المعرضة لخطر الحرب مثل الحجرة النموذجية

(٢١) الوفد المصرى، عدد ٧ نوفمبر ١٩٤٣، حديث لويصا واصف "وزير الوقاية المدنية" عن تخفيف قيود الاضاءة والاجراءات الواجب اتخاذها لتفادى اخطار الغارات الجوية .

(٢٢) الوفد المصرى، عدد ٢٨ مايو ١٩٤٤.

(٢٣) الوفد المصرى، عدد ٢٨ مايو ١٩٤٤.

(٢٤) مجلس الشيوخ، محاضر الجلسات، محضر الجلسة ٤٠ فى ٢٤ يونيه ١٩٤١.

للوقاية من الغازات السامة التى أنشأتها بلدية المدينة بدار الصحة الكائنة بشارع المتحف.[٢٥]

وفى مدينة الإسكندرية وتنفيذاً لهذه السياسة التى رسمت ملامحها مصلحة الوقاية بالمدينة عقد اجتماع فى الأول من فبراير ١٩٣٩برئاسة كل من عبد السلام الشاذلى مدير مصلحة الوقاية، ومحافظ المدينة، وحكمدار بوليس المدينة، والخبير الفنى للوقاية بالإسكندرية، وبعد اخذ ورد تقرر الإسراع فى تعميم إجراءات الوقاية التى أخذت مصلحة الوقاية فى الاحتياط بها لوقاية المدنيين، وقد استحوذت مسألة إنشاء الخنادق المفتوحة وقتًا طويلاً من زمن ذلك الاجتماع، بعدها تقرر إنشاء عدد كبير من الخنادق المفتوحة بأنحاء شتى من المدينة.[٢٦]

وفى نفس الاتجاه اتفقت مصلحة الجمارك مع مصلحة الوقاية بالإسكندرية على إنشاء خمسة مراكز للتطهير من الغازات السامة، الأول منها بالدور الأرضى لعيادة جمعية الحمالين، والثانى بالدور الأرضى لملجأ البحرية، والثالث بمبخرة تفتيش الركاب القديم، والرابع بكرنتينة المفروزة والخامس بعيادة مصلحة الموانئ والمنائر، وقد ابتدأت مصلحة الجمارك فى إعداد هذه الأماكن كملاجئ لحماية المدنيين من الأهالى والعاملين بتلك الجهات.[٢٧]

ومن جهة أخرى اتفقت كل من مصلحة الجمارك والموانئ والمنائر على تقسيم الميناء إلى تسعة أقسام تبتدئ من أول حوض الترسانة حتى مخازن النترات بالمكس لإنشاء ملاجئ عامة للموظفين والعمال داخل هذه المنطقة الجمركية.[٢٨]

ولما لهذه المسألة من أهمية بالغة، قرر قسم الوقاية بالمدينة انتداب بعثة فنية إلى مدينة القاهرة لمعاينة المخابئ التى أنشئت بها، للوقوف على المستوى الفنى والهندسى الذى أنشئت عليه تلك المخابئ، ومطابقتها لاشتراطات الصحة العامة وعوامل الأمان، وقد ترأس

---

(٢٥) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم) محاضر الجلسات، محضر جلسة ١٩٣٥/١٢/٢٤، مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم) محاضر الجلسات، محضر جلسة ١٩٣٩/٢/٢٥، البلاغ، عدد ٩ إبريل ١٩٣٩، الأهرام عدد ٥ فبراير ١٩٣٩.

(٢٦) المقطم، عدد ٤ فبراير ١٩٣٩.

(٢٧) الوفد المصرى، عدد ١٤ مارس ١٩٣٩.

(٢٨) نفس المصدر.

هذه البعثة اللواء حمدى الديب رئيس قسم الوقاية بالمدينة، وبرفقته مهندس متخصص فى إنشاء المخابئ والخنادق وعدد من الفنيين[٢٩]، وبعد المعاينة الفنية التى أجرتها البعثة المذكورة لمخابئ القاهرة، تبين لها أن تلك المخابئ ضيقة جداً، ولا يتعدى أقصى اتساع لها اكثر من ٦٠سم٢ عرض من ثم تفتقد إلى وسائل الراحة، فضلا عن أنها غير آمنة فى أوقات تدافع الجمهور إليها وقت الغارات، ولذلك قررت تلك البعثة مراعاة مضاعفة اتساع عرض الخنادق المزمع إقامتها بالإسكندرية،[٣٠] وبالفعل عندما أقدم قسم الوقاية بمدينة الإسكندرية على إنشاء أول مخبأين نموذجيين بكوم الدكة وكوم الشقافة، روعى فيهما المواصفات الفنية المطلوبة، وبعد الانتهاء من إنشاء أول مخبأين دعى المستر برت سميث Bert smith خبير الغازات بمصلحة الوقاية لمعاينة المخبأين،[٣١] وبعد المعاينة، تبين أنهما وافيان بالغرض، ومن ثم أخذ قسم الوقاية بالمدينة فى تعميم التجربة لإنشاء مائة مخبأ فى ضواحى المدينة بنفس القياسات الفنية والهندسية والصحية التى تتوافر فى المخبأين اللذين تم إنشاؤهما بشكل تتوفر فيه المواصفات الفنية المطلوبة.[٣٢]

غير أن إنشاء مائة مخبأ بالمدينة دُفعة واحدة كان أمراً بالغ الصعوبة، نظراَ لما يكتنف هذه العملية من صعوبة كبيرة، ترتبط بإمكانات إدارة المحافظة لتوفير الأراضى الفضاء القريبة من المناطق السكنية المزدحمة أو تلك التى تتخللها، ولذلك اتجهت إدارة قسم الوقاية بالمدينة إلى البحث عن البدائل السريعة، حتى يتيسر لها الحصول على قطع من أراضى الفضاء القريبة من الحيز العمرانى للبدء فى تنفيذ مشروع المائة مخبأ.[٣٣]

وبعد مدارسة الأمر بين قسم مصلحة الوقاية بالمدينة والقومسيون الإدارى والمحافظة، استقر الرأى على تشكيل لجنة مشتركة للبحث عن الأماكن التى تصلح بعد إعدادها لأن تكون مخابئ، وكذا قطع الأرض الفضاء التى تتخلل الكتل السكنية المزدحمة لإقامة مخابئ عليها، وبعد البحث تبين وجود العديد من الأماكن التى تصلح لأن تكون

---

(٢٩) الأهرام، عدد ٢١ مارس ١٩٣٩.
(٣٠) الأهرام، عدد ١٠ إبريل ١٩٣٩.
(٣١) الأهرام، عدد ١٨ إبريل ١٩٣٩.
(٣٢) الأهرام، عدد ١٠ إبريل ١٩٣٩.
(٣٣) الدستور، عدد ١٩ إبريل ١٩٣٩.

مخابئ عامة تنتشر بضواحى المدينة كالأقبية الرومانية القديمة الموجودة فى منطقة حوض القمرية بجوار أرصفة الخشب بالمكس، وهى مقابر لأمراء من العصر الرومانى، وهى عبارة عن أربعة أقبية مرتفعة السقوف محفورة فى الصخر وتسع لنحو ٥ آلاف شخص وأنه بعد تنظيفها وطلائها ستكون عظيمة الفائدة للوقاية[٣٤]. وكذا الأقبية السفلية الواقعة أسفل مسجد أبى العباس المرسى، وحتى يتسنى استخدامها لهذا الغرض خاطب قسم الوقاية إدارة الأوقاف بالمدينة والتى ردت بالموافقة على طلب قسم الوقاية.[٣٥]

ولمحاولة توسيع رقعة نظام حماية المدنيين من خلال المخابئ، اتسعت دائرة التفكير فى تحويل الأماكن المهجورة والأبنية السفلية من بدرومات بيوت الأهالى وصهاريج البترول القديمة، وبعض الآبار إلى خنادق للوقاية، وبناءً عليه أصدر محافظ الإسكندرية قراراً بتحويل آبار قديمة بحى رأس التين وحى القبارى إلى مخابئ عامة، وإعدادها إعداداً يوائم وظيفتها كمخابئ من حيث النظافة والتهوية[٣٦]، ومن جهة أخرى تم الاتفاق بين المحافظة وقسم الوقاية على تحويل بدرومات البنايات العامة والأهلية الكبرى إلى مخابئ كبدروم المحكمة المختلطة، وبدروم مبنى قلم العقود وبدروم المحكمة الأهلية، وبدروم البنك العثمانى وعمارة الكونت زغيب بشارع فؤاد الأول، وعمارة الأمير عمر طوسون بشارع اسلامبول والتى إن تم إعدادها ستسع فى مجملها لأكثر من عشرين ألف شخص.[٣٧] وبعد معاينة حالة تلك البدرومات تبين حاجتها الى تقوية جدرانها واسقفها فقررت هيئة القومسيون تسنيد بدرومات تلك الابنية بالأخشاب كى يتم إعدادها كمخابئ عامة للجمهور[٣٨]، ولهذا قرر القومسيون اعتماد مبلغ ٤،٣٩٢،٩١٥ جنيه مصرى لشراء اخشاب لتقوية بدرومات المحكمة المختلطة والمحكمة الأهلية ومسجد سيدى ابى العباس[٣٩]

(٣٤) الوفد المصرى، عدد ١٤ يونيه ١٩٣٩.
(٣٥) الحوادث، عدد ١٠ إبريل ١٩٣٩.
(٣٦) الوفد المصرى، عدد ١٤ يونيه ١٩٣٩.
(٣٧)الوفد المصرى، عدد ١٤ يونيه ١٩٣٩.
(٣٨) القومسيون الإداري، جلسة ١٤ أكتوبر ١٩٣٩ ص ٢٥.
(٣٩) القومسيون الإداري، جلسة ١٧ سبتمبر ١٩٣٩ ص ١٠.

ومن جهة اخرى قرر القومسيون الإداري للمدينة بتحويل الصهريج الكائن بشارع ساحة بكير بكوم الناضورة، وكذا الصهريج القديم رقم "٧٣" الكائن بشارع الخديو الأول إلى مخبأين.[٤٠] وفى هذا الاطار كلف القومسيون الإداري ثلاثة مهندسين من مقاولى المدينة بإعداد المقايسات والرسومات والإشراف على الأعمال ومراقبة الحسابات الخاصة بتحويل تلك الصهاريج الى مخابئ عامة[٤١]

والحقيقة ان مجلس القومسيون فى إقدامه على تحويل هذه الصهاريج وتلك البدرومات الى مخابئ عامة للجمهور من خطر الغارات بعد إعدادها قد حالفه التوفيق إلى درجة كبيرة فتلك الأحياء – التى تم تعيينها لتحويل هذه الأماكن بها إلى مخابئ عامة – أحياء تكتظ بالسكان وطبقة المياه فيها قريبة جداً من سطح الأرض وهو ما سيعرض بناء الخنادق فيها لمشاكل فنية كثيرة[٤٢]

أما بالنسبة للأراضى الفضاء التى تصلح لإقامة المخابئ عليها بين الأحياء المكتظة بالسكان، فقد اتضح للجنة أن التوافر عليها بات ضرباً من المستحيل ولذلك استقر الرأى على استخدام سلطة الأحكام العرفية بالاستيلاء على المنازل القديمة والمهجورة، وكذا ما يتبع الوزارات والهيئات الحكومية من أراضٍ وأبنية داخل هذه الأحياء واستخدامها كمخابئ عامة بدلاً من إهدار الوقت فى البحث عن شيء يصعب توافره، وتفعيلاً لهذه السياسة قرر مجلس الوزراء السماح لوزارة الداخلية بمعاينة وحصر المنازل التى تصلح مواقعها كمخابئ عامة للجمهور، وذلك بالاستيلاء عليها، وهدمها بعد دفع التعويضات لأصحابها، أما من لم يقبل التعويض من الأهالى، فقد خول قرار المجلس لمسئولى الداخلية سلطة الاستيلاء على بدرومات بعض المنازل القوية وإخلائها من سكانها إن كانت مأهولة، وإعدادها كمخابئ عامة وذلك على نحو ما اتبع فى حى الجمالية والدرب الأحمر بالقاهرة.[٤٣]

---

(٤٠) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، محضر جلسة ١٠ إبريل ١٩٤٠، ص - ص ١١-١٣.

(٤١) القومسيون الإداري، جلسة ١٤ أكتوبر ١٩٣٩ "مذكرة المدير العام للقومسيون بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٣٩" ص ٢٥.

(٤٢) القومسيون الإداري، نفس الجلسة ص ٢٦.

(٤٣) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم)، محاضر الجلسات، محضر جلسة ١٠ فبراير ١٩٤١.

وفى غضون أسبوع من صدور قرار مجلس الوزراء، وبعد المعاينات وحصر المنازل والأراضى التى تصلح مواقعها كمخابئ عامة، أصدر الحاكم العسكرى لمدينة الإسكندرية أمراً بالاستيلاء على أرض فى أحياء المنشية وسيدى جابر ومحرم بك وميناء البصل، والتى تملكها وزارة الأوقاف ومصلحة الأملاك ووزارة المواصلات وتسليمها للبلدية.(٤٤) وهى بدورها تسلمها للمقاولين الذين يتولون تنفيذ عمليات الإنشاء، وقد أدى استخدام الحكومة لسلطة الحاكم العسكرى إلى سرعة توفير الأراضى اللازمة لبناء المخابئ فلم تكد تمضى عشرة أيام على صدور قرار مجلس الوزراء والحاكم العسكرى للمدينة ببداية الاستيلاء حتى تم تسليم ٤٦ قطعة أرض.(٤٥) ولم يكد يحل يوم ٢٣ فبراير ١٩٤١ حتى أصدر الحاكم العسكرى قراراً بالاستيلاء على ٩ قطع أخرى داخل المدينة فى جهات الرمل والحدراء ومحرم بك والمنشية.(٤٦)

ولتعويض أصحاب الأراضى والعقارات التى تم الاستيلاء عليها صدر قرار وزارى (رقم٧ وقاية) بتشكيل لجنة للنظر فى تقدير التعويضات المناسبة للأهالى الذين يتنازلون عن أراضيهم أو عقاراتهم. أما بعض الأبنية التى لم يقبل أصحابها التعويضات وقبلوا تأجيرها فقد نظم القومسيون الإدارى هذه المسألة على أن تكون إيجارات هذه الأبنية بأجرة رمزية شهرية والأخرى بأجرة سنوية مناسبة لقيمة العقار.(٤٧)

ظلت سياسة الاستيلاء على الأراضى والبدرومات والأدوار السفلية من بعض البنايات القوية، وإعداد المخابئ عليها سارية حتى شهر يونيو ١٩٤١ لتصل أعداد المخابئ التى أعدتها مصلحة الوقاية على الأراضى المستولى عليها بالمدينة (١٥٥) مخبأ، غير أن هذا العدد من المخابئ لم يكن يسمح سوى بإيواء ٥١،٠٠٠ الف نسمة من تعداد سكان المدينة البالغ عددهم حتى صيف عام ١٩٤١ ٧٥٠،٠٠٠ الف نسمة أى أن نسبة استيعاب المخابئ المنشأة لنسبة عدد السكان يقل عن ١٠% وهو ما عرض سياسة الحكومة فى هذا

(٤٤) الدستور، عدد ١٩فبراير ١٩٤١.
(٤٥) الدستور، عدد ١٩فبراير ١٩٤١.
(٤٦) نفس المصدر.
(٤٧) م. النواب، محاضر الجلسات، جلسة ٣٨ فى ٥ مايو ١٩٤١،ص ٥٨٨ ،القومسيون الإداري لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، محضر جلسة ٤ يونيه ١٩٤١، ص – ص ١٠-١٢.

الجانب لموجة من اعتراضات أعضاء البرلمان خلال هذه الحقبة والتى تسبب فى ظهورها، وقوع العديد من الغارات على المدينة وسقوط مئات الضحايا، حيث شهدت قاعتا مجلسى الشيوخ والنواب حالة من الضجر أبداها أعضاء المجلسين إزاء التقصير الذى واجهت به الحكومة حاجة أهالى المدينة التعساء الذين تحصد أرواحهم قنابل طائرات المحور، وقد عبر أعضاء البرلمان عن غضبهم فى شكل أسئلة واستجوابات إلى حسين سرى رئيس الحكومة استعرض خلالها النواب وأعضاء الشيوخ العيوب التى أحاطت بعملية توفير المخابئ اللازمة للعدد الكافى لسكان المدينة لحمايتهم من الغارات، وكذا العيوب الفنية التى ظهرت فى المخابئ التى بُنيَّت أو تم إعدادها على عجل، وظهر مع تعرض المدينة لمخاطر الغارات أن ما بها من مخابئ لا يفى بمتطلبات الأمان الكافية لحماية المدنيين من الإصابات المباشرة للقنابل،[٤٨] خصوصاً بعد أن اشتدت هجمات القوات الجوية التابعة لدولتى المحور على منطقة جنوب المتوسط خلال شهر يونيو عام١٩٤١بصورة لم يسبق لها مثيل.[٤٩]

وكرد فعل على حالة التبرم التى ظهرت فى البرلمان تجاه سياسة الحكومة لتوفير سبل الحماية للمدنيين فى مدينة الإسكندرية من الغارات بسبب عدم توافر العدد الكافى من المخابئ، أسرعت وزارة الوقاية التى أنشأتها حكومة الوفد (٤ فبراير ١٩٤٢ – ٨ أكتوبر ١٩٤٤) إلى مخاطبة محافظة الإسكندرية تطلب تقديم الملاك الذين لم يقوموا بتنفيذ الأمر العسكرى الخاص بإنشاء المخابئ فى منازلهم إلى المحاكم العسكرية[٥٠].

ولتعويض الوقت شرعت الوقاية فى بناء (٢٢٦) مخبأً جديداً فى الأحياء الشعبية بمدينة الإسكندرية، تم توزيعها كالتالى: (٨٠) منها فى كرموز و(٢٥) بحى الجمرك أما

---

(٤٨) لمزيد من التفاصيل أنظر م. الشيوخ، الجلسة ٤ فى ٢٤ يونيه ١٩٤١، م. النواب، الجلسة ٤٤ فى ٢٨ مايو ١٩٤١،ص ٥٢١ م. النواب، الجلسة ٤٥ فى ٢٩ مايو ١٩٤١،ص ٥٢٨ ، م. النواب، الجلسة ٥٣ فى ١٧ يونيه ١٩٤١، م. النواب، الجلسة ٥٤ فى ١٨ يونيه ١٩٤١

(49) **American foreign relations**. *The Minster in Egypt (Kirk) to the secretary of state cairo-june23-1941.*

(٥٠) الوفد المصرى، عدد ١٩سبتمبر ١٩٤٢.

الـ١٢٥ مخبأ الباقية فتم توزيعها على الضواحى والأحياء الأخرى على أن ينتهى العمل من هذا المشروع فى ظرف ثلاثة شهور.[٥١]

كانت الحاجة ملحة بدرجة كبيرة إلى إنشاء مخابئ فالأيام تمضى ومعها ارواح المدنيين الذين يتعرضون بشكل مفاجئ وعشوائى لمخاطر غارات طائرات المحور، لذا كان ضرورياً الاسراع فى رتم العمل لإنجاز اكبر عدد من المخابئ، وفى هذا الإطار وبناءً على تعليمات محافظ الإسكندرية بدأ القومسيون الإدارى فى التعامل بالشدة مع المقاولين المتعهدين بعمليات إنشاء المخابئ وإعدادها، ففى جلسة ٢٨ يناير ١٩٤٢ قرر القومسيون الإدارى توقيع غرامات فادحة على عدد من المقاولين الذين تباطئوا فى تسليم المخابئ التى عُهد إليهم بإنجازها فى مواعيدها المحددة بشروط التعاقد.[٥٢] ومن جهة أخرى قامت بلدية المدينة بحملة صيانة موسعة للمخابئ التى عجلت عيوب الإنشاء بتدهور حالها، وكذا المخابئ التى لحقت بها أضرار كبيرة نتيجة الإصابات المباشرة للقنابل.[٥٣] واستمرت سياسة الحكومة وقومسيون المدينة على هذا النحو، إلى أن وقعت معركة العلمين وابتعد خطر الحرب عن مصر بعد انسحاب قوات المحور من شمال إفريقيا.

حماية الأبنية العامة

لما اقتضت الضرورة فى أثناء فترة الحرب أن تظل أبنية المصالح العامة بالاستمرار فى دوام العمل، وحفاظاً على أرواح جماهير روادها والموظفين والعمال القائمين على العمل بتلك المصالح فى اوقات الدوام راعت مصلحة الوقاية فى حسبانها أن توفر لهذه الأبنية وروادها من الموظفين والأهالى سبل الحماية من خطر الغارات الجوية، لذا ومع تعكر جو العلاقات الدولية فى أوروبا وفى إطار خطة مصلحة الوقاية لحماية الأبنية والمنشآت دارت الاتصالات بين وزارة الداخلية وجميع الوزارات والمصالح الحكومية للتنسيق لإعداد وسائل الدفاع الذاتى اللازمة لوقاية موظفى الحكومة ورواد المصالح العامة من

(٥١) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ٢٨ يناير ١٩٤٢، ص ص ١٥،١٦.

(٥٢)القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، نفس الجلسة ١٩٤٢، ص١٦.

(٥٣) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ١٥إبريل ١٩٤٢، ص- ص ١٣-١٥.

الأهالي من الغارات. وقد انبثقت جهود وزارة الداخلية فى هذا الاتجاه عن تشكيل لجنة للنظر فى الاجراءات الواجب اتخاذها فى هذا الشأن[٥٤] وطلبت مصلحة الوقاية الوزارات بضرورة عمل إحصاء لموظفى كل مصلحة.[٥٥]

ووفقا لهذه التعليمات الصادرة من وزارة الداخلية وقسم الوقاية بمحافظة الإسكندرية بدأ القومسيون الإداري بالمدينة في دراسة الوسائل الآمنة التي يجب التوفر عليها لتأمين الأبنية العامة والمصالح الحكومية، وانتهى القومسيون بعد التشاور مع خبراء قسم الوقاية بالمدينة إلى ضرورة بناء السُتر الواقية لواجهات هذه الأبنية ومداخلها وذلك من خلال توفير أكياس الخيش المعبأة بالرمل لصفها أمام أبنية المصالح العامة كدروع وقاية ضد شظايا القنابل، وفى هذا الصدد كلف القومسيون الكولونيل ثرنتون Thornton وكيل المجلس بوضع مشروع لتوفير هذا النوع من وسائل الحماية.[٥٦] وتفعيلاً لذلك وفى جلسة ٢٧ يوليو ١٩٤٠ بالقومسيون الإداري للمدينة، تقدم الكولونيل ثرنتون بمشروع للتعاقد مع شركة النقل المصرية، وذلك لملء ونقل أكياس الرمل وصفها أمام المصالح الحكومية والأبنية العامة فى ضواحى المدينة.[٥٧]

وقد صادف ذلك الإجراء عقبة تمثلت فى تأكل أكياس الرمل التى تم تعبئتها من تلال الرمال المشبعة بملح البحر، وهو الأمر الذى أدى إلى تآكل الخيش المعبأ بالرمال[٥٨]. هذا بالإضافة إلى ندرة الخيش الموجود بالأسواق لتكالب الأهالى على شرائه لاستخدامه لذات الغرض لحماية مساكنهم، ومن ثم استحث القومسيون الإدارى للمدينة غرفة تجارة الإسكندرية لعقد اجتماع بين كبار مستوردى الخيش، للوقوف على الاحتياجات اللازمة من أجولة الخيش وسبل توفيرها، وقد استغلت غرفة تجارة المدينة وجود البعثة الاقتصادية الرومانية بالقاهرة، فانتدبت عن تجار الخيش بالمدينة الخواجة أسعد باسيلى، لإجراء

(٥٤) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم)، محاضر الجلسات، محضر جلسة ١٣ إبريل ١٩٣٩. مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم)، محاضر الجلسات، محضر جلسة ١٥اغسطس ١٩٣٩.
(٥٥) المقطم، عدد ٨ إبريل ١٩٣٩.
(٥٦) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ٢٧يوليو ١٩٤٠، ص٢٠.
(٥٧) نفس المصدر.
(٥٨) نفس المصدر.

مفاوضات مع رجال البعثة الرومانية، على اعتبار أن رومانيا أكبر دولة مصدرة للخيش إلى مصر وذلك لطلب كميات من الخيش تفى بالأغراض المطلوبة.[٥٩]

وبعد أن تمكنت بلدية المدينة من الحصول على الكميات التى طلبتها من أكياس الخيش، أجرت مناقصة اشترطت فيها تعبئة أكياس من رمل منطقة الرأس السوداء، وهى ضاحية شرق المدينة يخلو رملها من التشبع بملح البحر، وعلى الفور قامت شركة دوب تشاكوس dub shakos بتنفيذ المشروع.[٦٠] غير أن إدارة القومسيون قد صادفتها مشكلة أخرى بعد أن انتشرت أكياس الرمال فى شوارع المدينة وإقدام الأهالى والمسئولين عن المحال العمومية على إقامة سياجات خشبية، بغرض تثبيت أكياس الرمال لحماية واجهات تلك الأبنية من قنابل الغارات، وهو الأمر الذى أدى إلى تعطل حركة سير المركبات والمشاة خصوصاً فى الشوارع الرئيسية التى تنتشر بها أبنية المحال العمومية كدار سينما ريو Rio التى أقام المسئولون عن إدارتها سياجاً خشبياً للوقاية من الغارات الجوية وهو الأمر الذى أدى إلى شغل جانب كبير من الرصيف، ليتسبب فى إعاقة مرور المشاة عند ملتقى طرق تشتد فيها حركة المرور ليلاً ونهاراً.[٦١]

وفى الإطار ذاته، ولما كانت مدينة الإسكندرية من أشهر مدن مصر اهتمامًا بالحركة الفنية وهو ما أدى إلى انتشار محال اللهو العامة فى ضواحيها من مراقص وكازينوهات وملاه ومسارح ودور العرض السينمائى، وهى الأماكن التى يتدافع إليها الجمهور بأعداد غفيرة ليلاً، مما يعرض رواد هذه المحال العامة إلى الأخطار المباشرة وقت حدوث الغارات لتكدس أعداد كبيرة من الجمهور داخل الصالات، لذا كان من الطبيعى أن تسرع دار المحافظة بالتنسيق مع مصلحة الوقاية المدنية إلى إصدار النشرات المتوالية التى تُحَمِّل المسئولين عن تلك المحال والجمهور معًا مسئولية الالتزام بإرشادات الأمان فى حال تعرض

(٥٩) الدستور، عدد ٢٦ نوفمبر ١٩٣٩.
(٦٠) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ٢٨ أغسطس١٩٤٠، ص ١٦.
(٦١) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ١٦ أكتوبر١٩٤٠،ص ص ٥، ٦.

المدينة لأخطار الغارات الجوية[٦٢]، ففي الأول من أغسطس ١٩٤٠ أصدر محافظ الإسكندرية بيانًا موجهاً إلى رواد دور السينما المكشوفة والمسقوفة، ورواد الملاهى الفنية بكافة أشكالها، وإلى المسئولين عن هذه المحال بضرورة الإسراع بفتح جميع أبواب محلاتهم، وإطفاء جميع الأنوار ماعدا المصابيح المغطاة باللون الأزرق، وإيقاف آلات السينما وحركة التمثيل وما شابه عند سماع الصفارات المنذرة بغارة جوية، وعلى الجمهور فى تلك اللحظة أن يغادر تلك المحال بهدوء ونظام تحت إشراف البوليس إلى منازلهم إذا كانت قريبة أو إلى أقرب مخبأ إذا كانت منازلهم بعيدة، وإذا تعذر ذلك فعليهم الإيواء فى ممرات أو أمكنة مسقوفة تكفى لإيوائهم.[٦٣]

ولما كانت لجنة التياترات والمسارح المختلطة بالقومسيون الإداري[٦٤] للمدينة هي الجهة المعنية بمتابعة شروط الأمان بصالات عرض الأعمال الفنية، لذا فقد دأبت هذه اللجنة على متابعة أعمالها فى دور الملاهى منذ توتر الجو فى أوروبا فعلى سبيل المثال وبعد المعاينة التى قامت بها اللجنة لدار سينما رويال فى أبريل ١٩٣٨ بمناسبة تجديد ترخيص هذه الدار قررت اللجنة إلزام مسئولى الدار بضرورة إدخال تعديلات مهمة لزيادة معدل الأمان فى أثناء تدافع الجمهور للخروج من الدار فى حال تعرضها لخطر الغارات حيث ألزمت اللجنة المسئولين بإنشاء سلم خارجى للطوارئ من الطراز الحديث، وإزالة المقاعد الجانبية الزائدة والمقاعد الملتصقة بالحائط، ورغم محاولات أصحاب دور السينما للعدول عن هذه التعديلات غير أن اللجنة حررت محاضر بالمخالفات، وصدر الحكم بإغلاق دار السينما بشكل مؤقت لحين الانتهاء من إجراء التعديلات المطلوبة.[٦٥]

---

(٦٢) الدستور، عدد ١٤ أغسطس ١٩٤٠.

(٦٣) نفس المصدر.

(٦٤) لجنة التياترات والمسارح المختلطة هى لجنة تم تأليفها بمجلس بلدية الإسكندرية عام ١٩١١ كلجنة دائمة لمراقبة ومتابعة شئون دور اللهو والمسارح، وقد تم تأليف هذه اللجنة من عناصر وطنية وأجنبية من أعضاء مجلس بلدية المدينة وحكمدار بوليس الإسكندرية ."أنظر القومسيون الإدارى، محاضر الجلسات، محضر جلسة ٢٥ نوفمبر ١٩٤٢"ص٧.

(٦٥) تقرير لجنة التياترات والمسارح المختلطة إبريل ١٩٣٨. أنظر القومسيون الإدارى ، محضر جلسة ١٢ إبريل ١٩٣٨، ص٢٤.

وقد واجهت هذه اللجنة صعوبات كبيرة فى تطبيق شروط الأمان فى هذه المحال العامة نتيجة تراكم مخالفات محال اللهو القديمة التى مضى على إنشائها عشرات السنين، ورغم مطالبة اللجنة بتوفير عناصر الأمان بتلك الدور إلا أن المسئولين عنها لجئوا فى كثير من الحالات إلى المراوغة وعدم تنفيذ اشتراطات اللجنة لتوفير الأمان بتلك المحال ومنها مسرح الهمبرا Hambra الذى قررت اللجنة بعد المعاينة أنه مكان يصعب فيه إجراء عمليات الإنقاذ لرواده فى حال تعرضه للغارات بسبب ضيق ممراته، وكذا ضيق الممرات بين صفوف الصالة الرئيسية بالمسرح فالمسافة بين الصف والآخر حسب تقرير اللجنة هى ٣٦سم، وهى مسافة – كما رأت اللجنة– غير كافية للمرور عند الحاجة إلى تدافع الجمهور خارج المسرح وقت الغارات.[٦٦]

ورغم تشديد قومسيون المدينة الإدارى على المسئولين عن إدارة المحالات العامة بعدم إهمال المخالفات التى ترصدها لجنة التياترات إلا أن الواقع كان ينبئ بوضع كارثى داخل قاعات وصالات هذه الملاهى إذا تعرضت هذه المحال لقنابل طائرات المحور[٦٧]، وقد تبين ذلك من خلال التقرير الذى رفعته لجنة التياترات، والمسارح إلى هيئة القومسيون فى الثالث من فبراير ١٩٤٢، حيث أكدت اللجنة على أن ظروف الحرب الحاضرة تقتضى التشدد فى المطالبة بتحسين مقتضيات الأمان داخل هذه القاعات.[٦٨]

وعندما ناقش القومسيون الإدارى هذه المسألة من خلال التقرير وجد أن حالة المسارح والملاهى العامة باتت أكثر خطورة فى ظل ظروف الحرب الحاضرة، وأن توصيات اللجنة المذكورة بتحسين مقتضيات الأمان الراهنة غير كافية لتحول دون وقوع كوارث بتلك

(٦٦) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ١٣ مايو ١٩٤٢، ص – ص ٢٢-٢٤.

(٦٧) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ١٠ يونيو ١٩٤٢، ص ص ٢٤، ٢٥.

(٦٨) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ١٣ مايو ١٩٤٢، ص - ص ٢٢ - ٢٤.

الدور العامة، وأنه قد آن الأوان لفرض تدابير أخرى عاجلة لمواكبة ظروف تطور عمليات الحرب[٦٩].

وتأسيساً على تلك النتيجة غير المطمئنة التى تبدت امام مسئولو الوقاية عن حالة دور اللهو بالمدينة أعاد مجلس القومسيون النظر فى لائحة لجنة التياترات والتى تم وضعها عام ١٩١١ ومازال العمل جاريا بها حتى حينه، وذلك لتعديلها، بحيث تتضمن بنوداً أكثر فاعلية لمواكبة تطورات الحالة الحاضرة، وبالفعل وبعد عدة اجتماعات عقدتها لجنة التياترات والمسارح، قررت ما استوجب حذفه وإضافته فى بنود لائحة اللجنة، حتى تكون اللائحة المعدلة قادرة على توفير الأمان لرواد دور الملاهى العامة.[٧٠]

قدمت اللجنة تقريرها فى الرابع عشر من نوفمبر ١٩٤٢ إلى مجلس القومسيون، وقد جعلت اللجنة مسألة منافذ الخروج من دور الملاهى العامة عند تعرضها لخطر الغارات والحرائق على رأس مقتضيات التعديل، حيث قررت اللجنة أنه على كل ملهى يُشرَع فى تشييده أن يكون له على الأقل واجهتان من واجهاته على شوارع عمومية، لا يقل عرضها عن ٦ أمتار حتى يسهل إخلاء جمهور رواد الصالات العمومية منه، كما رأت اللجنة أيضا منع بناء السلالم الحلزونية بداخل القاعات، كما قررت أيضا وضع حد أدنى للمسافات بين صفوف المقاعد وعرض الممرات أو الردهات، هذا بالإضافة إلى أنه يجب إعداد الإجراءات الخاصة بصف المكاتب والمشارب داخل القاعات، بحيث لا تعوق مرور الجمهور داخل الصالات، كما قررت اللجنة منع إقامة المقاعد الأمامية والجانبية بالصالات، وذلك لتيسير حركة المرور على الجمهور للخروج من القاعات وقت الإعلان عن غارة جوية بشكل انسيابى ميسر.[٧١]

---

(٦٩) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ١٠ يونيو ١٩٤٢، ص، ص ٢٤، ٢٥.

(٧٠) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ٢٥ نوفمبر ١٩٤٢، ص، ص ٦، ٧.

(٧١) نفس المصدر.

وفى السياق نفسه خصص مجلس الوزراء مبلغ ألف ومائة جنيه مصرى لتدبير وسائل الحماية لتمثال محمد على باشا بميدان المنشية، وكذا تمثال إسماعيل باشا الموجود بالميدان المطل على المسرح الرومانى بالمدينة.[٧٢]

الخدمات الطبية والإسعاف لمصابى الغارات

كان من الضرورى قبل أن تندلع عمليات الحرب العالمية الثانية أن تستوفى الحكومة المصرية حاجاتها من المستلزمات الطبية من أدوات الجراحة الضرورية والأجهزة الطبية والأدوية الناقصة والطعوم اللازمة لحالات الطوارئ، التى بات فى حكم المؤكد احتياج مستشفيات وزارة الصحة لها، لذا بادر مجلس الوزراء إلى الموافقة على فتح اعتماد مالى بمبلغ ٦٠,٠٠٠ج م فى ميزانية وزارة الصحة، لشراء مهمات وأدوية لحالات الطوارئ، وفى نفس الاطار وفى عام ١٩٤٠ قرر مجلس الوزراء ضم الدكتور على إبراهيم وزير الصحة الى اللجنة المشكلة لتدبير وسائل وقاية المدنيين من الغارات الجوية بغرض الاشراف على التدابير الصحية الواجب التحوط بها لحماية وإسعاف مصابى الغارات.[٧٣]

وفى مدينة الإسكندرية شُغِلَ القومسيون الإدارى فى الشهور القليلة قبيل اندلاع الحرب بمسألة توفير الأدوية والطعوم اللازمة لمستشفيات المدينة لعلاج المصابين فى حوادث الغارات الجوية المتوقعة، ففى السابع عشر من سبتمبر ١٩٣٩ تشكلت لجنة مختلطة من أعضاء هيئة القومسيون[٧٤] لفحص مسألة الأدوية والطعوم التى تحتاجها مستشفيات المدينة. وبعد الدراسة قدرت اللجنة حاجة مستشفيات المدينة إلى ٣٠ ألف أنبوب من الطعوم

(٧٢) مجلس الوزراء (محفظة بدون رقم) محاضر الجلسات ، محضر جلسة٢٩ نوفمبر ١٩٤١.

(٧٣) مجلس الوزراء، محفظة رقم" ١٥٣٧" ، محاضر الجلسات" مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء"، جلسة ٣ فبراير١٩٣٩ ، مجلس الوزراء، محفظة رقم ٣٦٦، محاضر الجلسات "مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء، جلسة ١٤بريل ١٩٣٩، مجلس الوزراء محفظة بدون رقم، محاضر الجلسات، محضر جلسة ٢٩ نوفمبر ١٩٤٠

(٧٤) تشكلت هذه اللجنة من أعضاء القومسيون الإدارى للمدينة وكان تشكيل اللجنة من الأعضاء التالى ذكرهم: ١- ثوزنتون (كولونيل) ود/ فالنسيا بك ومسيو بازيليادس، نجيب عياد، انظر القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ١٧ سبتمبر ١٩٣٩، ص ٧.

المستعملة ضد الميكروب السِبحى والعنقودى والالتهاب الرئوي[٧٥]. ولتوفير هذه الكمية من الطعوم خاطب القومسيون وزارة الصحة فى أكتوبر ١٩٣٩ فأجابته الوزارة بتوفير الكمية المطلوبة مما طلب فى منتصف يناير ١٩٤٠.[٧٦]

وبالنسبة للمستشفيات التى سيُعَوَل عليها فى استقبال حالات الإصابة الناتجة عن الغارات، ناقش القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية ما يلزم لتدبير قبول ٣٠٠٠ فرد من المصابين فى حوادث الغارات، وأنه نظراً لما قد تصادفه وزارة الصحة من صعوبات فى علاج عدد كبير من الجرحى الذين يتعذر إرسالهم إلى خارج المدينة عند الاقتضاء.[٧٧] انتدبت بلدية الإسكندرية فى يوليو ١٩٤٠ الدكتور السباعى حسنين كبير الأطباء بوزارة الصحة بمدينة الإسكندرية طبيباً أول لدى الحاكم العسكرى للمدينة، وأصبح هو المسئول عن الإشراف العام على الخدمات الطبية فى عمليات الدفاع السلبى عن المدينة.[٧٨]

وفى ذات الاطار قرر القومسيون اعتماد مبلغ٤،٨٠٠ جنيه مصرى لشراء اخشاب لإقامة عنابر خشبية لإيواء الجرحى من مصابى الغارات، وطرحت مناقصة عامة على وجه الاستعجال لذلك[٧٩]

ونظراً لخطورة الأوضاع الأمنية على المصابين من الجرحى والمرضى فى حالة تعرض المدينة والأبنية العلاجية فيها تحديداً لخطر الغارات، رأى القومسيون الإدارى للمدينة أنه يجب العمل على إيوائهم فى مستشفيات خارج المدينة لذا كان من الضرورى التنسيق بين محافظة الإسكندرية ووزارة الصحة لحل ذلك الإشكال.[٨٠] وبعد الاتصالات المتبادلة بين

---

(٧٥) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ١٧ سبتمبر ١٩٣٩ص، ص ٦، ٧.

(٧٦) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، محضر جلسة ١٥ إبريل ١٩٤٠،ص ١٥.

(٧٧) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ١١ أكتوبر ١٩٣٩، ص ص ٧- ٨.

(٧٨) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ٢٨ أغسطس ١٩٤٠، ص ص١٦- ١٧.

(٧٩) القومسيون الإداري، جلسة ١٧ سبتمبر ١٩٣٩، ص ١٠.

(٨٠) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ١١ أكتوبر ١٩٣٩، ص ص ٧ - ٨.

الجانبين وبعد أن تبين لوزارة الصحة شدة حاجة مصابى الغارات الجوية بالمدينة للمستشفيات لتلقى العلاج، شكّلت وزارة الصحة لجنة من كبار أطبائها لمناقشة إمكانية إنشاء عدد من المستشفيات خارج نطاق دائرة الخطر الذى تتعرض له المدينة، واتضح بعد مناقشات هذه اللجنة أن البؤر التى استهدفتها وزارة الصحة لإعداد المستشفيات إنما تقع فى زمام المناطق التى أعدتها الحكومة سلفا لإيواء مهاجرى المدينة، حيث اتفق رأى أعضاء اللجنة على اختيار مدينتى كفر الدوار ودمنهور لإعداد بعض مبانى المدينتين الحكومية وتحويلها إلى مستشفيات، تكون جاهزة لاستقبال جرحى الغارات، فبالنسبة لكفر الدوار فقد اتفق الرأى على إعداد مستشفاها إعداداً كافياً بحيث يسع ٤٠٠ سرير، وقد بدأت الوزارة العمل بالفعل لتجهيز هذا المستشفى فأنشئت بها العنابر الكافية، وأعدت بها أيضاً منازل للأطباء والممرضات، كما شرعت وزارة الصحة فى إمداد المستشفى بغرف للأشعة، وتوصيل جميع المرافق اللازمة لخدماتها.[٨١]

أما بالنسبة لمدينة دمنهور، فقد استقر رأى وزارة الصحة على تحويل المدرسة الثانوية بالمدينة إلى مستشفى ووضعه تحت تصرف وزارة الصحة، على أن تتعهد البلدية بالإنفاق على عمليات تجهيز المبنى وإعداده بالمرافق لاستقبال جرحى الغارات.[٨٢] بما يلزم من أسرة وغرف عمليات ونقطة إسعاف.[٨٣] بينما تتعهد وزارة الصحة بتقديم دعمها الفنى والإدارى من الموظفين والإداريين والمهمات والأدوية بسعر قدره عشرة قروش عن اليوم الواحد لكل سرير بما فى ذلك الغذاء للمرضي.[٨٤] وامتداداً لهذه السياسة زار مدير المستشفيات بوزارة الصحة مدينة طنطا لإدراج مستشفى المدينة فى خطة الوزارة لتكون إحدى النقاط الطبية بوسط الدلتا لتقديم العلاج لمصابى الغارات فى مدينة الإسكندرية، كما تم إعداد مستشفى مدينة تلا للغرض نفسه.[٨٥]

---

(٨١) الدستور، عدد ٣ يوليو ١٩٤٠.
(٨٢) نفس المصدر.
(٨٣) نفس المصدر.
(٨٤) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ٢٨ أغسطس ١٩٤٠، ص١٧ ، الدستور، عدد ٣ يوليو ١٩٤٠.
(٨٥) الدستور، عدد ٣ يوليو ١٩٤٠ .

أما مستشفيات مدينة الإسكندرية ورغم تعرضها للخطر الدائم إلا أن ذلك لم يكن يعنى أنها كانت خارج نطاق الخدمة الصحية المزمع تقديمها لمصابى الغارات، حيث تم تخصيص العديد منها لاستقبال حالات الإصابة بسبب الغارات، مثل دار التوليد الكائنة بحى الأنفوشى، التى خصصتها مصلحة الوقاية بالاتفاق مع القومسيون الإدارى للمدينة، كى تكون مستشفى لحوادث الغارات.(٨٦)

كما أعدت إدارة القومسيون الإدارى بالمدينة قاعة بالمستشفى الأميرى للمدينة خصصتها لعرض الجثث من ضحايا الغارات بجوار مشرحة المستشفى كى يسهل للأهالى التعرف على جثث ذويهم.(٨٧) ولحاجة هذه المستشفيات وغيرها والكائنة بالمناطق المعرضة لخطر الغارات بالمدينة ذاتها لأطقم الخدمة الطبية من أطباء وممرضين اعتزمت وزارة الصحة قبل اندلاع الحرب تنظيم الدراسات الخاصة بإعداد الأطباء المدنيين وتدريبهم على أعمال الصحة العسكرية لاستدعائهم وقت الضرورة.(٨٨)

ومع بدء عمليات الحرب وتعرض البلاد لخطر الغارات الجوية وبعد نجاح وزارة الصحة فى إعداد عدد لا بأس به من أطبائها وتدريبهم على أعمال الصحة العسكرية، كان طبيعياً أن تتحول سياسة الحكومة فى هذا الصدد لتفعيل دور هذه الكوادر الطبية التى تم إعدادها، حيث صدر الأمر العسكرى فى الثامن عشر من فبراير ١٩٤١ بتكليف أطباء وزارة الصحة بالتواجد فى مراكز الإسعاف والمستوصفات والمستشفيات لمعالجة مصابى الغارات، وقد حدد الأمر العسكرى المدن التى يندب إليها الأطباء وهى المدن الواقعة فى نطاق خطر الغارات وعلى رأسها مدينة الإسكندرية.(٨٩)

وتنفيذاً للأمر العسكرى تم قيد أسماء ٤٩٧طبيباً وطنياً و٧٩ طبيباً أجنبياً، ووضع نظام للاستعانة بخدماتهم فى مراكز الإسعاف المختلفة.(٩٠) وفى الصدد نفسه قرر قومسيون الإسكندرية الإدارى تعيين الطبيب الإنجليزى ادوارد فالتزيا Edward Faltazia مديراً لإدارة

(٨٦) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ٢٧ يوليو ١٩٤٠، ص٢٠.
(٨٧) الأهرام، عدد ١٨ إبريل ١٩٤٠.
(٨٨) الدستور، عدد ١٩ فبراير ١٩٤١.
(٨٩) مجلس النواب، محاضر الجلسات، جلسة ٥٣ فى ١٧ يناير ١٩٤١،ص٧٤٤.
(٩٠) نفس المصدر.

الخدمات الطبية ضد الغارات الجوية بالمدينة للمساهمة فى تنسيق أعمال أطباء وزراه الصحة وما يقدمه القومسيون الإداري من خدمات فى هذا الجانب.(٩١)

وبالنسبة لمراكز الإسعاف والعلاج السريع وعمليات نقل المصابين إلى المستشفيات فقد أولت وزارة الصحة اهتمامها بهذه المسألة، لتدعيم أعمال الإسعاف وفرقها التابعة لجمعية الإسعاف، حيث أخذت الحكومة فى العمل على توفير متطلبات مراكز الإسعاف من مهمات وأدوية وسيارات، فبلغ مجموع ما أنفقته وزارة الصحة فى هذا الشأن حتى نهاية عام ١٩٤٠ماقيمته ٧،٨٤١ ج م، واستمرت سياسة الوزارة فى هذا الاتجاه طوال عام ١٩٤١، حيث أنفقت الوزارة فى هذا الصدد ما يقرب من ٨،٠٠٠ آلاف جنيه لاحتياجات جمعية الإسعاف.(٩٢)

ومن جهة أخرى أدخلت الوزارة تعديلات على أبنية مراكز الإسعاف بإضافة غرفة إلى كل مركز من مراكز الإسعاف ليصبح كل مركز مكوناً من غرفتين واحدة لانتظار المصابين وبها أسرة للحالات السيئة وأخرى للإسعافات السريعة؛ كما فتحت الحكومة باب التطوع لمحطات ومراكز الإسعاف، ونتيجة لهذا الاجراء تدافعت جموع الشباب للتطوع فى جمعية الاسعاف حتى بلغ عدد المتطوعين فى نهاية عام ١٩٤١نحو ٢٤٧ متطوعاً.(٩٣)

أما بالنسبة لقطاع النقل و الإسعاف السريع للمصابين فقد واجهت فيه الحكومة عجزاً كبيراً، وفى ظل عدم إمكانية الاستيراد من الخارج، حيث لجأت الحكومة إلى الاستعانة بسيارات النقل (اللوريات) المغلقة لهذا الغرض، حيث قرر الحاكم العسكرى لمدينة الاسكندرية بناء على طلب البلدية الاستيلاء على عدد من السيارات بالاتفاق مع قلم المرور بالمحافظة منها ٢٥ سيارة لنقل المصابين، وعدد ٦سيارات نقل فورد بيك اب Bick up، و٤ سيارات نقل كبيرة، ولتنفيذ هذا الامر بالاتفاق مع أصحاب هذه السيارات، تم تشكيل لجنة تقدير عيَنها الحاكم العسكرى خصيصاً لتقدير أثمان تأجير هذه السيارات.(٩٤)

(٩١) مجلس النواب، محاضر الجلسات، جلسة ٥٣ فى ١٧ يناير ١٩٤١،ص ص ٧٤٤، ٧٤٥.
(٩٢) مجلس النواب، محاضر الجلسات، جلسة ٥٣ فى ١٧ يناير ١٩٤١، ص ص٧٤٤ - ٧٤٥.
(٩٣) مجلس النواب، محاضر الجلسات، نفس الجلسة ،ص٧٤٤، ٧٤٥.
(٩٤) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ٢٨اغسطس ١٩٤٠ص ١٧، القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ٧ مارس ١٩٤٢.

وبالنسبة لنقاط ومراكز الإسعاف فى مدينة الإسكندرية، فقد بادرت إدارة القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية إلى تعزيز قدرات مراكز الإسعاف بالمدينة، توقياً لكثرة عدد الحالات المصابة بفعل الغارات، ولإنجاز سرعة نقلهم إلى المستشفيات، فقد تم الاتفاق بين البلدية وجمعية الإسعاف، على أن تتحمل البلدية كل النفقات الاستثنائية الناشئة عما تؤديه جمعية الإسعاف من خدمات للوقاية المدنية.(٩٥)

ومن جهة أخرى تقرر عقد اتفاق بين البلدية وجمعية الإسعاف بالمدنية عام١٩٤١ تضع بمقتضاه الجمعية تحت تصرف البلدية كل ليلة عشر سيارات وعشرين متطوعاً فى مراكز الوقاية والدفاع السلبى للعمل عند الحاجة وأن تدفع البلدية ١٠٠ج م كل شهر من أجل هذه الأعمال. وعندما ابتعد شبح خطر الحرب عن مصر بانتصار الحلفاء فى معركة العلمين فى أكتوبر ١٩٤٢ خففت بلدية المدينة من إجراءاتها الاحترازية فى عمليات إسعاف المرضي، ففى شهر يونيو ١٩٤٣ عدّلت بلدية الإسكندرية اتفاقها مع جمعية الإسعاف بحيث يقل عدد السيارات التى تضعها الإسعاف تحت إمرة البلدية من عشر سيارات إلى خمس فقط، وأن يكون عدد المتطوعين عشرة أفراد بدلاً من عشرين فى جميع مراكز الوقاية، وتحسباً لعودة خطر الحرب من جديد إلى مصر، تم الاتفاق بين الجهتين على إبقاء الاتفاق سارياً حتى نهاية عام ١٩٤٣.(٩٦)

تهجير سكان مدينة الإسكندرية

بدأ الاهتمام بتهجير السكان المدنيين وترحيلهم من المدن الساحلية بالإضافة للقاهرة وهى المدن المعرضة لأخطار الغارات الجوية مع اضطراب الحالة الدولية وتوقع اندلاع حرب عالمية جديدة يمتد أثرها إلى مصر، وقد انتبهت الى ذلك الحكومة المصرية منذ اوائل خريف عام ١٩٣٨.(٩٧)

(٩٥) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ٧ مارس ١٩٤٢، ص ٧.
(٩٦) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ٢ يونيو ١٩٤٣، ص- ص ٢- ٥.
(٩٧) مجلس الوزراء، محاضر الجلسات، جلسة ١٩ مايو ١٩٤١ "مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء عن الهجرة والترحيل الناشئين عن الغارات الجوية وقت الحرب".

كان القطاع الساحلى الغربى فى مصر ابتداءً من مدينة الإسكندرية وحتى آخر نقطة على خط الحدود المصرية الليبية، هو أكثر المناطق المعرضة لهذا الخطر وذلك لأمرين الأول: لاعتبار المدن ومراكز التجمعات السكانية الواقعة فى ذلك القطاع بلاداً مكشوفة، يسهل وصول الطائرات المغيرة إليها وضربها، واصابة أكبر عدد من مبانيها وسكانها المدنيين.

والثاني: لكون ذلك القطاع الأقرب إلى حدود ليبيا التى تعد اكبر مركز لتجمع القوات الإيطالية فى الشرق الأوسط، خصوصاً وأن الشهور الأولى من عام ١٩٣٩ قد شهدت اعلى مراحل التعبئة العسكرية للقوات الإيطالية فى ليبيا، تأهباً لاستخدامها لتهديد الإنجليز فى مصر. ومن ثم صارت تلك المنطقة جزءاً من مسرح عمليات الحرب فى الشرق الأوسط(٩٨) ونظرا لتصاعد حدة الخوف على حياة السكان المدنيين فى هذه الجهات أصدرت وزارة الدفاع قرارها بترحيل السكان المدنيين فى منطقة الصحراء الغربية إلى داخل البلاد.(٩٩) وتفعيلاً لخطة الحكومة لتوفير الحماية لهؤلاء السكان فقد تم توزيع منشورات تتضمن التعليمات الموجبة لسرعة الاستعداد للهجرة، وقد وزعت هذه المنشورات على أهالى الضبعة وفوكة ومرسى مطروح وسيدى برانى والسلوم(١٠٠).

أما مدينة الإسكندرية العاصمة الثانية للقطر والبالغ عدد سكانها ٧٥٠ ألف نسمة، ومركز الصناعة الثانى من حيث الأهمية بعد القاهرة، وإحدى كُبريات قواعد الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط، وبعد أن بدأت حالة من الهلع تنتاب السكان المدنيين من الوطنيين والأجانب عهد محافظ الاسكندرية إلى كبار رجال البوليس وقومسيون المدينة

---

(98) **Hallidy**. **Fred**. *The Middle East in international Relation power. politics and Ideology, Cambridge university press, 2005p 202,* **G. Steven. Gorginia**, *the united states and the Middle East. Ayer publishing, 1975, pp54, 55*

مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم) ، محاضر الجلسات، جلسة ١٩ مايو ١٩٤١ "مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء عن الهجرة والترحيل الناشئين عن الغارات الجوية وقت الحرب.

(٩٩) وزارة الداخلية، إدارة المطبوعات والرخص، مراقبة الصحف الغربية، صحيفة African World عدد ١٩ يناير ١٩٣٩، الأهرام، عدد ٢٨ أغسطس ١٩٣٩.

(١٠٠) المقطم، عدد ١٨ فبراير ١٩٣٩.

الإدارى ومصلحة السكة الحديد ببحث الوسائل الممكنة، وطرق التنفيذ الملائمة لتهجير سكان المدينة عند الاقتضاء، ولهذا عقدت فى السابع من إبريل ١٩٣٩ جلسة خاصة بدار المحافظة برئاسة بيكر Baker حكمدار بوليس الإسكندرية ضم إليها بيكر اثنين من كبار الضباط بالإسكندرية لبحث وسائل نقل المهاجرين وطرقه(١٠١)، وطُرح على مائدة المناقشة مشروعاً تقدم به مستر ديكسون Dickson مأمور الحركة فى السكة الحديد يقضى بتيسير نقل مائة ألف شخص من الإسكندرية فى أربعة أيام، وخلص الاجتماع إلى أن الحالة الدقيقة التى تمر بها البلاد قد تقضى بضرورة التعجيل بنقل النساء والأطفال من مختلف أقسام المدينة إلى أماكن قريبة فى إقليم البحيرة ككفر الدوار والعطف وأبى حمص.(١٠٢)

لم يقتصر البحث حول مسألة الهجرة على إمكانية نقل المهاجرين خارج المدينة فحسب بل تعداها البحث إلى مناقشة حياة هؤلاء المهاجرين بعد ترحيلهم، ولهذا عقد بدار المحافظة اجتماعاً آخر مطول فى الثامن من إبريل ١٩٣٩ لبحث مسألة الأماكن التى تصلح لأن يلجأ إليها السكان فى حالة ما إذا دعت الضرورة لإخلاء المدينة من سكانها.(١٠٣) وفى هذا الصدد دارت اتصالات مباشرة مع مديرية البحيرة لترشيح الأماكن الصالحة لإقامة مراكز تجمعات لملاجئ يلجأ إليها سكان مدينة الإسكندرية عند إخلائهم، وقد أبلغت مديرية البحيرة محافظ الإسكندرية بأن الأماكن المناسبة لإقامة معسكرات اللاجئين ستكون فى جهتى العطف وكفر الدوار، لأنها أماكن يسهُل إقامة عشش وأكشاك على أراضيها على غرار العشش المقامة بمصيف رأس البر.(١٠٤) وقد أبلغ مدير البحيرة محافظ الإسكندرية بأن النية تتجه منذ اللحظة الآنية فى البدء فى عمل أكشاك من الخشب وعشش من الحصير استعداداً لمواجهة تطورات الوضع فى الإسكندرية.(١٠٥)

---

(١٠١) وزارة الداخلية، إدارة المطبوعات والرخص، مراقبة الصحف الغربية، صحيفة *The Egyptian Gazette* عدد ٢٤ فبراير ١٩٣٩، الأهرام، عدد ٩ إبريل ١٩٣٩.
(١٠٢) الأهرام، عدد ٩ إبريل ١٩٣٩، والأهرام عدد ١٠ إبريل ١٩٣٩.
(١٠٣) الأهرام، عدد ٩ إبريل ١٩٣٩.
(١٠٤) الحوادث، عدد ٩ بريل ١٩٣٩.
(١٠٥) المصرى، عدد ٣ إبريل ١٩٣٩.

وفى غضون أيام قليلة، سافر إلى دمنهور يوم ١٩ابريل ١٩٣٩ محافظ الإسكندرية يرافقه الأميرالاى بيكر حكمدار بوليس الإسكندرية لتفقد الاستعدادات الجارى تنفيذها فى تلك المدن التى تم ترشيحها لاستقبال موجات المهاجرين من أهالى الإسكندرية فى حال تعرض المدينة لخطر الغارات الجوية، وبعد الجولة أبدى المحافظ لمراسلى الصحف اطمئنانه للترتيبات التى وضعت، وكذا التدابير الجارى التوسع فيها لضمان إيواء المهاجرين فى بيئة تتوفر فيها وسائل الحياة التى تساعد على الإقامة المستقرة.(١٠٦)

وفى هذا الإطار نشطت مصلحة الوقاية فى جمع البيانات عن الذين تدعو الضرورة إلى ترحيلهم إلى الريف فى حالة حدوث غارات جوية على تلك المدن المعرضة للخطر، كالشيوخ والمرضى والمقعدين والضعفاء والأطفال، وكذا الجهات التى يراد ترحيلهم إليها.(١٠٧)

ولأهمية عملية نقل المهاجرين وما يرتبط بها من رغبة فى توفير الأمان لأفواج المهاجرين، وتنظيم حركة سير وسائل نقلهم، دارت اجتماعات متواصلة بين محافظة الإسكندرية ومصلحة الوقاية ومصلحة السكة الحديد لتنظيم وسائل نقل المهاجرين(١٠٨)، حيث أعلنت مصلحة السكة الحديد عن وضعها مشروع شامل لحركة سير القطارات وقت الحرب، أوضحت فيه عن خطتها بإلغاء حركة سير القطارات البطيئة فى البداية واقتصار حركة السير على القطارات السريعة لإمكان المساهمة فى عملية الإخلاء السريع.(١٠٩)

وعلى جانب آخر طلبت مصلحة الوقاية إلى وزارات الحكومة ومصالحها المختلفة موافاتها ببيان عن عدد الموظفين الذين لا يمكن الاستغناء عنهم فى إدارة الأعمال الحكومية المهمة إذا حدثت الحرب كجزء من خطة الطوارئ استعداداً للخطر الذى غدا يلوح فى الأفق.(١١٠)

استمرت الإجراءات الاحترازية الخاصة بالهجرة وتأمين حياة سكان المدن المعرضة لخطر الغارات الجوية تحكمها علاقة طردية بتطور الأحوال السياسية والعسكرية فى أوربا،

(١٠٦) الدستور، عدد ١٩ إبريل ١٩٣٩.
(١٠٧) الأهرام، عدد ٩ إبريل ١٩٣٩.
(١٠٨) الدستور، عدد ١٩ إبريل ١٩٣٩.
(١٠٩) المصرى، عدد ٢٨ أغسطس ١٩٣٩.
(١١٠) الأهرام، عدد ٩ إبريل ١٩٣٩.

واقتراب خطر الحرب من مصر. فجاء التحرك احترازياً فقط، واحتل مساحة كبيرة على الورق أكثر من احتلاله على الواقع، غير أن جو الحالة الدولية فى أوربا قد تعكر فجأة بغبار الحرب فى خريف ١٩٣٩ فقفز باحتمال نشوب الحرب، وامتداد أثرها إلى مصر إلى حيز الواقع، ومن ثم عندما لاحت فى الأفق نذر الحرب بدأنا نلحظ اهتماماً بحياة سكان المدن الرئيسية المعرضة لخطر الحرب مع اندلاع الحرب رسمياً فى أوروبا فى سبتمبر ١٩٣٩.

وفى هذا الاطار شَكَّل مجلس الوزراء فى الشهر نفسه لجنة من ممثلين لوزارة الصحة ومصلحة الوقاية وبوليس القاهرة، لمناقشة شئون المدن الواجب الهجرة منها والجهات التى يقصد إليها المرحلون وفئات السكان الذين يتطلب ترحيلهم وبالفعل وعندما عقدت هذه اللجنة جلساتها، حددت فئات السكان الذين وضعتهم على قوائم الترحيل، وأولئك هم الخطرون على الأمن وغير المرغوب فيهم، والذين يخشى عليهم من خطر الحرب من فئات الأطفال اليتامى المودعين فى الملاجئ وذوى العاهات والكهول والسيدات والأطفال، حتى لا يعيقوا أعمال الوقاية والبوليس، كما أقرت اللجنة تخصيص اعتمادات مالية لإيوائهم وإعالتهم واتخاذ الإجراءات الصحية بشأنهم، وقد حصرت اللجنة عدد الأشخاص المتوقع تهجيرهم، فكانت جملتهم ٢٤٢،٠٩٣ نسمة[١١١] كان نصيب مدينة الإسكندرية وحدها من هذا العدد هو ١٠٠ ألف نسمة[١١٢] حسب التقرير الذى تقدم به كولونيل ثورنتون عضو القومسيون الإدارى بالإسكندرية.[١١٣] ولما زاد اقتراب خطر الحرب من مصر، تقدمت مصلحة الوقاية إلى وزارة الداخلية تطلب فتح اعتماد بمبلغ ١،٥٤٩،٣٩٦ جنيه مصرى لإيواء وإعالة المهاجرين الذين تم حصرهم فى البلاد المعرضة لخطر الغارات وعلى رأسها مدينة الإسكندرية، وذلك لإقامة معسكرات الإيواء التى تم الاتفاق على إنشائها من الخشب أو القماش أو الحصير، على أن تتكلف إعالة الفرد الواحد ٣٠ مليماً عن كل يوم لمدة ستة أشهر.[١١٤]

---

(١١١) الأهرام، عدد ٦ نوفمبر ١٩٣٩.
(١١٢) القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ٥ نوفمبر ١٩٣٩، ص ٦.
(١١٣) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم) ، محاضر الجلسات، جلسة ١٩ مايو ١٩٤١.
(١١٤) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم) ، محاضر الجلسات، جلسة ٢١ مايو ١٩٤٠.

ومواكبةً لتطورات الحالة الدولية فى صيف١٩٤٠ خصوصاً بعد التطورات العسكرية التى شهدتها منطقة الشرق الاوسط، وتقدم قوات المحور من جهة الغرب باتجاه مصر، وتمركزها على الحدود المصرية الليبية،[١١٥] حيث توالى انعقاد جلسات مجلس الوزراء لبحث هذه التطورات وانعكاساتها على حالة سكان المدن المصرية المعرضة لخطر الحرب، حيث شهد الأسبوع الأخير من شهر مايو والأول من شهر يونيو سنة ١٩٤٠ ثلاث جلسات استغرق جل وقتها فى مناقشة مسألة الهجرة لسكان تلك المدن، وقد انبثق خلال المناقشات قرار بتشكيل لجنة من أبرز البرلمانيين منهم الدكتور محمد حسين هيكل، وعبد المجيد إبراهيم صالح وزير المعارف والمواصلات.[١١٦] وفى جلسة ٢٦ مايو ١٩٤٠ قرر المجلس الموافقة على مبدأ إخلاء المدن المعرضة لأخطار الحرب بصفة عامة والإخلاء الجزئى من القاهرة والإسكندرية والمدن الساحلية الأخرى بصفة خاصة.[١١٧]

وفى رحم مناقشات هذه اللجنة، انبثقت فكرة ضيوف القرى على غرار ما هو معمول به فى انجلترا بإيواء صبية الملاجئ واليتامى وأولاد الشوارع على حساب الحكومة فى تفاتيش الأوقاف.[١١٨] أما استضافة باقى المهاجرين المحتاجين فتكون على حساب أهالى القرى بنسبة لا تزيد على ٢% من سكانها على ألا يرَحلوا إلا بأمر من الحكومة، وأن يُعتمد فى حسن استضافتهم على لجان إقليمية يتم تشكيلها بقرار من مجلس الوزراء للإشراف على أحوال المهاجرين.[١١٩]

ومع بداية تساقط قنابل طائرات المحور على مدينة الإسكندرية فى صيف١٩٤٠ بدأت جموع الأهالى فى الهجرة من المدينة إلى بلاد الريف، وكان أكثرهم ممن تحملوا نفقات

([115]) **Heinz Wemer Shmit**, *With Romel in the desert, Harrap, 1951* pp 161.

([١١٦]) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم)، محاضر الجلسات، جلسة ١٩ مايو ١٩٤١" مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء عن الهجرة والترحيل الناشئين عن الغارات الجوية وقت الحرب"، مجلس الوزراء، محاضر الجلسات، محضر جلسة ١٥ يوليو سنة ١٩٤٠" قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة للإشراف على ترحيل ووقاية المدنيين".

([١١٧]) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم)، محاضر الجلسات، جلسة ١٩ مايو ١٩٤١"مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء عن الهجرة والترحيل الناشئين عن الغارات الجوية وقت الحرب".

([١١٨]) نفس المصدر.

([١١٩]) الدستور، عدد ٦ يوليو ١٩٤٠.

السفر على حسابهم[١٢٠] وكان معظمهم من المتشردين النازحين إلى المدينة من الأرياف وأقاصي بلاد الصعيد وبالفعل تم ترحيلهم خارج المدينة فى حراسة البوليس، وعلى أفواج متواترة بشكل غير منظم.[١٢١]

أما الموظفون من غير القادرين على تغطية نفقات سفر عائلاتهم من مدينة الإسكندرية فقد تقدم نفر منهم فى الإدارات التى يعملون بها بطلبات إلى وزير المالية لإقراضهم راتب شهر كمعونة لهم على ترحيل عائلاتهم إلى الريف، ولم تمانع الوزارة فى إجابة طلبهم[١٢٢]، وبدأت بالفعل أفواج المهاجرين السكندريين تتدافع إلى الأرياف القريبة من المدينة بعد أن أعلنت مصلحة السكة الحديد مجانية النقل من المدينة إلى أى جهة من جهات الأرياف[١٢٣]، وذلك بصرف تذاكر مجانية لسفر غير القادرين، وقد يسَرت الحكومة فى جهتى الترحيل والاستقبال سبل دوام اتصال أرباب العائلات بعائلاتهم لمداومة الإنفاق عليهم، حتى لا تقع تلك العائلات فى براثن الحاجة والعوز، وقد وضعت الحكومة فى حسبانها تقطع أسباب الرزق بأرباب تلك العائلات، ومن ثم كان على الحكومة أن تتكفل هؤلاء، ولهذا قررت الحكومة وضع اعتماد مالى تحت تصرف مديرى المديريات التى تتدفق إليها جموع المهاجرين، يتم تخصيصه من أموال مجالس المديريات[١٢٤] خصوصاً وان دخل

(١٢٠) الدستور، عدد ١٣ يوليو ١٩٤٠.
(١٢١) الدستور، عدد ٢٠ يوليو ١٩٤٠.
(١٢٢) الدستور، عدد ١٣ يوليو ١٩٤٠.
(١٢٣) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم) ، محاضر الجلسات، جلسة ١٩ مايو ١٩٤١. "مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء عن الهجرة والترحيل الناشئين عن الغارات الجوية وقت الحرب".
(١٢٤) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم)، محاضر الجلسات، جلسة ١٩ مايو ١٩٤١. "مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء عن الهجرة والترحيل الناشئين عن الغارات الجوية وقت الحرب".

الفرد فى مصر آنذاك لم يكن يتجاوز المائة دولار،[١٢٥] ويقدر تبعاً لظروف كل مديرية وعدد المهاجرين المراد ترحيلهم للإنفاق منه على الحالات الفقيرة.[١٢٦]

ومن جهة أخرى، يسَرت الحكومة للذين لا صلة لهم بالريف ويريدون الهجرة إليه، حيث مكنتهم الحكومة من اختيار المديرية التى يريدون المهاجرة إليها إلا إذا كانت هذه المديرية قد اكتظت بالمهاجرين، فعندئذ تعَين لهم أقرب مديرية لبلدهم، ثم تعَين لهم المديرية الجهة التى يأوون إليها طبقاً لظروف كل مديرية.[١٢٧]

وبناءً على ما قررته اللجنة الوزارية السابقة الإشارة إليها، وجهت مصلحة الوقاية الدعوة لأهالى مدينة الإسكندرية للهجرة إلى الريف، وبدأت بالفعل محافظة الإسكندرية فى فتح أبواب الهجرة من المدينة.[١٢٨] وبعدما أُعلن رسمياً دخول إيطاليا الحرب ضد الحلفاء، ووصول طائراتها المغيرة فوق سماء الإسكندرية فى يونيو ١٩٤٠ وخلال تلك الفترة بدأت قاذفات القنابل التابعة للمحور تقوم بغاراتها على مدينة الاسكندرية وبورسعيد والقنال.[١٢٩] غدا الوضع اكثر تشاؤما بالنسبة للجاليات الاجنبية وخصوصاً اليهود الذين اعادوا ترتيب اوضاعهم لتنظيم هجرتهم من المدينة أما أهالى الإسكندرية من المصريين الفقراء فقد تدافعت موجاتهم إقبالاً على الهجرة عبر وسائل النقل بالسكك الحديدية بالمجان، ولجأت جماعات منهم إلى الهجرة إلى جهات شتى دون الالتزام بخطط الحكومة للإيواء، وقد ساعد وقت الصيف وعطلة المدارس على ازدياد إقبال الناس على الهجرة، حتى بلغ من فروا من المدينة

([125]) **G. Steven. Georgina**, *The United states and the Middle East. Ayer puplishing, 1975, p, 55.*

([١٢٦]) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم)، محاضر الجلسات، جلسة ١٩ مايو ١٩٤١. "مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء عن الهجرة والترحيل الناشئين عن الغارات الجوية وقت الحرب".

([١٢٧]) نفس المصدر.

([١٢٨]) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم) ، محاضر الجلسات، جلسة ١٩ مايو ١٩٤١"مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء عن الهجرة والترحيل الناشئين عن الغارات الجوية وقت الحرب".

([129]) **Sulzberger. Cyrus Leo**, *World war II, Houghton Mifflin, Harcurt,1985 p102*. **Botman. Selma**, *The Egyptian rise 1939-1970, Syracuse University W. D, p11.*

حتى أواخر شهر يونيو ١٩٤١ نحو٢٠٧،٧٣٩ نسمة سافر منهم ١٠٢،١٠٩ نسمة باستمارات السفر المجانية بالسكك الحديدية.(١٣٠)

ولما كان أغلب هؤلاء المهاجرين يتم إيواؤهم أو ضيافتهم بالريف بمعرفة الحكومة، لذا كان عليها متابعة أحوال هؤلاء المنكوبين، حيث انتدبت مصلحة الوقاية بعض موظفيها لتفقد حالة المهاجرين.(١٣١)

غير أن تجربة إنزال أهالى الإسكندرية ضيوفاً على أهالى الريف ومكوثهم بعيداً عن مساكنهم قد صادفت صعوبات كبيرة قللت من فرص نجاح هذه التجربة على المدى الطويل وذلك بسبب عدم وجود الاستعدادات الكافية لاستيعاب احتياجات أفواج المهاجرين فى بيئات تختلف من حيث الطبيعة وإمكانات الخدمة عن أوساط المدن المتحضرة التى نشئوا بها، فلا وجود لوسائل الراحة أو اللهو، وكذلك حالة التواضع الشديد فى مستوى الخدمات الصحية والتعليمية بالريف، هذا بالإضافة إلى الصعوبات المالية التى واجهت محدودى الدخل من فئات العمال وأرباب الحرف، علاوة على عجز أهالى القرى عن استضافة المهاجرين ، حتى القادرين من المهاجرين الذين أقدموا على استئجار بيوت للإقامة فيها بالريف صادفهم جشع أصحاب هذه البيوت الذين تعمدوا رفع قيمة إيجار هذه البيوت، فضلاً على المضايقات الأخلاقية التى تعرضت لها أسر هؤلاء المهاجرين.(١٣٢) ولذلك بادرت أعداد غفيرة من المهاجرين إلى العودة إلى مساكنهم بمدينة الإسكندرية رغم خطورة الأوضاع الأمنية واحتمال سقوط المئات منهم ضحايا للغارات التى تتعرض لها مدينة الإسكندرية.(١٣٣)

وخلال شهر إبريل عام ١٩٤١ تواترت الانباء المؤكدة بنية الانجليز رفع درجة استعدادهم العسكرى للهجوم على بنغازى مركز ثقل قوات المحور فى ليبيا، وهو الشيء الذى لابد ان تحسب له الحكومة المصرية حسابه توقيا لهجوم مضاد قد تشنه قوات المحور من

---

(١٣٠) م. النواب، محاضر الجلسات/ محضر جلسة ٥٤ في ١٨ يونيه ١٩٤١

(١٣١) مجلس الوزراء، محاضر الجلسات، "مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء عن الحالة العامة بالإسكندرية من أول يونيه حتى ٦ يوليو ١٩٤١".

(١٣٢) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم)، محاضر الجلسات، جلسة ١٩ مايو ١٩٤١. "مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء عن الهجرة والترحيل الناشئين عن الغارات الجوية وقت الحرب".

(١٣٣) الأهرام، عدد ٩ إبريل ١٩٣٩.

ليبيا على مقر تمركز القوات البريطانية فى مصر وخصوصاً بمدينة الاسكندرية، ورغم ذلك وقبل حلول شتاء عام ١٩٤١ سمحت الحكومة المصرية للعديد من عائلات المهاجرين قبل حلول العام الدراسى بالعودة إلى مدينة الإسكندرية يوماً بعد آخر، ولم يبق منهم إلا القليل ممن تربطهم صلات وشيجة بمن نزلوا ضيوفا عليهم من سكان القرى.(١٣٤)

وبينما عملية إنزال ضيوف القرى تسير على قدم وساق ناقشت مصلحة الوقاية تقرير لجنة الوقاية البريطانية عن نظام ضيوف الريف فى إنجلترا والذى اتضح أنه نظام فاشل بعد أن بلغت نسبة من عادوا من الريف إلى مدنهم الأصلية بإنجلترا قد وصل إلى ٨٤%، عندئذ توقعت الحكومة المصرية وسط حالة عدم الرضا التى عمت بين أوساط المهاجرين أن الفشل يلاحق هذا النظام ومن ثم عدلت مصلحة الوقاية عن الاستمرار فى الأخذ به.(١٣٥)

من الواضح أن الحكومة المصرية قد حاد عن سياستها التوفيق فى هذا الجانب، فالخطة التى وضعتها لتهجير سكان المدينة كانت تفتقر إلى نواح عديدة **أولاهاً** أن الحكومة على الرغم من علمها بمخاطر الغارات التى ستتعرض لها المدينة إلا أنها لم تعد المهاجر المناسبة التى تستقبل أكثر من ١٠٠ ألف نسمة من سكان المدينة، وتضمن لهم حياة كريمة فى هذه المهاجر. **الثانى** أن الحكومة المصرية انساقت وراء ما أخذت به الحكومة البريطانية والمعروف بنظام الضيافة، غير مُراعيةً لظروف أهل الريف وعاداتهم، وهو ما أفشل هذا النظام بشكل واضح.

مضى شتاء عام ١٩٤١ دون وقوع حوادث كارثية جراء الغارات الجوية التى كانت تتعرض لها مدينة الإسكندرية على فترات متباعدة بواسطة طائرات المحور، غير أنه بحلول شهور صيف عام ١٩٤١ تغير الحال، وعلى مدار شهر وأكثر تعرضت مدينة الإسكندرية

(134)**American foreign relations**. *The Minster in Egypt (Kirk) to the secretary of state cairo-April4-1941,* **Thomas E. Gniess**, *The second world war, Square on Publishers Washington 2002 p202.*

(١٣٥) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم)، محاضر الجلسات، "مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء عن الحالة العامة بالإسكندرية من أول يونيه حتى ٦ يوليو ١٩٤١"، مجلس الوزراء، محاضر الجلسات، جلسة ١٩ مايو ١٩٤١." مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء عن الهجرة والترحيل الناشئين عن الغارات الجوية وقت الحرب".

لسلسلة من الغارات الجوية المكثفة فى الفترة من الرابع من يونيو ١٩٤١ وحتى الثامن من الشهر نفسه، نفذت خلالها طائرات المحور عشرات الغارات التى سقطت قنابلها على المدينة يومى السابع والثامن من يونيو ١٩٤١ راح ضحيتها ٤٥٠ قتيلا و٥٥٦ جريحا.(١٣٦)

تحمل أهالى الإسكندرية أربعة أيام هطلت فيها سماء المدينة بوابل من القنابل أسقطتها طائرات المحور على مساكن المدنيين ابتداءً من يوم الرابع من يونيو ١٩٤١حتى اليوم الثامن من ذلك الشهر، وكان على الحكومة المصرية التحرك سريعاً لتيسير سبل مهاجرة الأهالى واحتواء حالة الهلع التى استولت عليهم، ولذلك وفى صباح يوم الثامن من يونيو ١٩٤١ صدرت التعليمات للمسئولين بالمدينة للسماح للأهالى بركوب القطارات المتوجهة خارج المدينة فوراً و مجاناً.(١٣٧)

وفى صباح ذلك اليوم، اندفع سيل المهاجرين من أحياء المدينة وضواحيها المختلفة إلى محطات السكة الحديد بالإسكندرية حتى تكدست بهم محطات الإسكندرية والقبارى ومحرم بك، ووسط هذه الحشود التى ملأت أرصفة المحطات وساحاتها والشوارع القريبة منها استحال على المسئولين ورجال البوليس تنظيم التهجير خصوصاً وأنه قد صدرت التعليمات لرجال البوليس بضرورة التعامل بالحسنى والرعاية والنصح لأولئك المنكوبين، فلم يستطع رجال البوليس الاخذ بيد الشدة على اولئك الاشقياء الذين اندسوا وسط المهاجرين.(١٣٨)

كان من الطبيعى والحال على هذا النحو أن تضطر الحكومة إلى سرعة شحن أكبر عدد من تلك الحشود الهائلة المتكدسة بالمحطات الثلاث والشوارع الجانبية لها خشية انتشار الأمراض أو حدوث عمل كارثى على أثر تعرض إحدى هذه المحطات للضرب بالقنابل، ومن ثم كان طبيعياً أن يتم شحن هذه الحشود بلا فرز أو فحص.(١٣٩)

أمام هذه الحالة، كان طبيعياً أن تستمر الإجراءات الاستثنائية التى أقرتها مصلحة السكة الحديد لتيسير سبل نقل المهاجرين على متن قطاراتها، والتى أعلنت عنها فى إطار

---

(١٣٦) الأهرام، عدد ٩ إبريل ١٩٣٩.
(١٣٧) نفس المصدر.
(١٣٨) م. النواب، محاضر الجلسات، الجلسة ٥١ فى ١٢ يونيه ١٩٤١.
(١٣٩) م. النواب، محاضر الجلسات، الجلسة ٥١ فى ١٢ يونيه ١٩٤١ص٧٢٢.

خطط الطوارئ سنة ١٩٣٩.[١٤٠] علاوة على ذلك كان ضرورياً أن يضاف إلى هذه الإجراءات استثناء آخر، جاء هذه المرة من جانب وزارة الأشغال، حيث أصدر وزير الأشغال تعليماته بضرورة استمرار حركة النقل السريع مقصورة على الخط الرئيسى بين الإسكندرية والقاهرة.[١٤١]

بدأت بالفعل وحسب الخطة الموضوعة و بالتنسيق بين وزارتى المواصلات والأشغال عملية نقل المهاجرين المتكدسين فى محطات الإسكندرية عبر قطارات السكة الحديد إلى محطة القاهرة، التى تكدست بها حشود الأهالى المهاجرين الذين لا مأوى لهم انتظاراً لإيوائهم، أما تلك العائلات التى كانت تقطن مدينة الإسكندرية وتنحدر من أصول صعيدية ولا ترغب فى البقاء بمدينة القاهرة، فقد أصدر وزير الأشغال أوامره بأن تستمر رحلات القطارات القادمة من مدينة الإسكندرية بجموع المهاجرين إلى القاهرة إلى مقر سكنى عائلاتهم بصعيد مصر وهو الأمر الذى خلق مشكلة كبيرة أمام عملية نقل المهاجرين من الإسكندرية، حيث تسببت الرحلات الطويلة التى كانت تقطعها القطارات من محطة القاهرة إلى جنوب مصر فى تعطيل عودة تلك القطارات إلى مدينة الإسكندرية،[١٤٢] فوقع ما لا يحمد عقباه، فالحشود لم تخف وطأتها فى الإسكندرية رغم أن كل قطار كان يحمل أكثر من ١٦٠٠ مهاجر.[١٤٣]

ونتيجة لذلك عمت الفوضى، وفشلت الإجراءات التى قدمتها الحكومة لتيسير نقل المهاجرين بطريقة آمنة لمهاجرى الإسكندرية، ففى المحطة الرئيسية لمدينة الإسكندرية تكدس عشرات الألاف انتظاراً لعودة القطارات من الصعيد لنقلهم من الإسكندرية يعانون الزحام الشديد والجوع وسرقة امتعتهم، وحشود أخرى بالآلاف فى محطة القاهرة تنتظر القطارات القادمة من الإسكندرية، لاستكمال رحلة هجرتهم إلى قراهم الأصلية بالصعيد، وفى الجهتين كان الضحية أولئك المهاجرين المنكوبين، ففى الإسكندرية من لم تستطع اعداد كبيرة منهم

(١٤٠) الأهرام، عدد ٩ إبريل ١٩٣٩.
(١٤١) م. النواب، محاضر الجلسات، الجلسة ٥١ فى ١٢ يونيه ١٩٤١، ص ٧٢٣.
(١٤٢) نفس المصدر.
(١٤٣) م. النواب، محاضر الجلسات، الجلسة ٥٣، فى ١٧ يونيه ١٩٤١، ص ٨٠١.

الانتظار لعودة القطارات من الصعيد، فاضطروا للخضوع لجشع سائقى سيارات الأجرة الذين بالغوا فى تقدير تعريفة نقل الأسر من الإسكندرية إلى الأرياف حتى بلغت تكاليف نقل الاسرة الواحدة عشرة جنيهات،(١٤٤) فاضطر المئات إلى استئجار سيارات تاكسى لنقلهم فقط خارج الإسكندرية اقتصاداً فى النفقات، فتكاثرت أعدادهم بين الإسكندرية ودمنهور وصاروا يفترشون الأرض بأسرهم على الطريق الزراعى بين المدينتين.(١٤٥)

أما من فازوا بفرصة اللحاق بأحد القطارات المتوجهة إلى القاهرة واحتشدت أعدادهم بمحطة المدينة، وكان بقاؤهم على المحطة بالأيام قد أوجد لدخلاء السوء الفرصة للاندساس بين عائلاتهم، وهو ما عرض عائلات المهاجرين للمضايقات، هذا فضلاً عن أن البنات القاصرات اللائى فقدن عائلاتهن فى الغارات كن هدفاً للقوادين والنساء الساقطات الذين اندسوا بين جموع المحتشدين، وهو ما جعل وزارة الداخلية تقدم على انتداب مخبريها السريين لكتابة تقارير يومية عن الأمن بين جمهور المهاجرين، وقد أسفرت جهود الداخلية فى هذا الصدد عن ضبط أربعة من القوادين وأربعة من الساقطات فى قضايا الشروع فى إغواء تلك الفتيات على الرذيلة.(١٤٦)

إن دلت تلك المظاهر الفوضوية على شيء فإنما تدل على أن الحكومة المصرية قد تعاملت مع قضية الغارات على أنها عمل مفاجئ لم تكن تتوقع حدوثه منذ سبتمبر ١٩٣٩ رغم تطورات الحالة الدولية واقتراب خطر الحرب من مصر بعد دخول إيطاليا الحرب إلى جانب المحور فى صيف ١٩٤٠.

ورغم تمكن عشرات الآلاف من سكان المدينة من النجاة من جحيم الغارات بالهجرة خارج المدينة إلا أن السؤال الذى يطرح نفسه الآن يتطرق إلى امرين رئيسين الأول هو "هل نجحت الحكومة فى توفير السبل الآمنة الميسرة فى عملية نقل المهاجرين؟" والثانى هو "هل فكرت الحكومة وهى تفتح أبواب المدينة على مصاريعها لمن يريدون الهجرة فى مصير

(١٤٤) م. النواب، محاضر الجلسات، الجلسة ٥٤، فى ١٨ يونيه ١٩٤١، ص ٨٢٢.
(١٤٥) م. النواب، محاضر الجلسات، الجلسة ٥١، فى ١٢ يونيه ١٩٤١، ص٧٣١.
(١٤٦) م. النواب، محاضر الجلسات، الجلسة ٥٥، فى ٢٣ يونيه ١٩٤١، ص٨٤٤.

عاصمة القطر الثانية وتأثير هجرة ما يقرب من نصف سكانها على النشاط الصناعى بالمدينة؟" ويعتقد الباحث أن الإجابة عن تلك الاسئلة لم تكن تتوفر عند الحكومة.

أما بالنسبة لإجراءات اسعاف المهاجرين الذين صاروا يتدافعون بالآلاف نحو محطات السكة الحديد بالإسكندرية وعبر الطريق الزراعى السريع والطرق الفرعية هرباً من جحيم قنابل الغارات خصوصاً غارتى السابع والثامن من يونيه ١٩٤١ والتى راح ضحيتها أكثر من ٤٥٠ قتيلاً فى ٤٨ ساعة. فقد أوضح وزير الأشغال سياسة الحكومة فى هذا الجانب فى معرض رده على أسئلة بعض أعضاء مجلس النواب فى الجلسة التى انعقدت فى ١٢ يونيو ١٩٤١ والتى دارت حول موقف الحكومة من الغارات التى تعرضت لها مدينة الإسكندرية يومى السابع والثامن من يونيه ١٩٤١، حيث أوضح وزير الأشغال بأن الحكومة كانت قد أعدت سلفاً الأماكن التى يلجأ إليها المهاجرون فى المديريات والمحافظات القريبة من مدينة الإسكندرية،، وأن الوزارة قد أحاطت المديرين والمحافظين علماً بها والملاجئ هى المدارس الأميرية والإلزامية ومحال الخير كملاجئ الأيتام والمبرات وما إليها وشون القطن.[١٤٧] وقد أعدت الحكومة فى هذه الأماكن لوازم الإيواء من الفرش والأسرة، وفى الساعات الأولى التى أعقبت غارتي السابع والثامن يونيو استقبلت مدينة القاهرة الآلاف من المهاجرين، حيث استقبل ملجأ ضرب الحجر ٦٠٠ مهاجر، كما استقبل ملجأ الهياتم ٤٠ مهاجراً، أما ملجأ السيوفية فاستقبل ٧٣ مهاجراً، وكذلك ملجأ أم المحسنين أنزلت فيه الحكومة ١٦٠ مهاجراً و١٥٥ مهاجراً فى منازل العمال بإمبابة، وأما مدارس وزارة المعارف بالقاهرة فقد استقبلت ٦٠٠مهاجر.[١٤٨]

أما مديرية الغربية فقد استقبلت نحو ٢٠ ألف مهاجر، وزعوا على بنادر المديرية ومراكزها استوعبتهم المدارس الابتدائية والتكايا والجامع الأحمدى وجمعية حفظ القرآن وملاجئ الأيتام.[١٤٩]

([١٤٧]) م. النواب، محاضر الجلسات، محضر الجلسة ٥١ فى ١٢ يونيه ١٩٤١، ص٧٢٦.
([١٤٨]) م. النواب، محاضر الجلسات، محضر الجلسة ٥٣ فى ١٧ يونيه ١٩٤١، ٨١١
([١٤٩]) م. الشيوخ، محاضر الجلسات، محضر الجلسة ٤٠ فى ٢٤ يونيه ١٩٤١، ٧١٢.

أما مدينة دسوق رغم أنها من المدن التى تم ترشيحها لاستقبال المهاجرين إلا أن اكتظاظ المدينة بالسكان كان سبباً فى إنشاء مستعمرة للإيواء السريع خارج نطاقها العمرانى، ففور وقوع غارات السابع والثامن من يونيه، دارت اتصالات سريعة بين وزارة الأشغال ومديرية الغربية لإنشاء مستعمرة من خيام سيدى إبراهيم الدسوقى لإيواء الأعداد التى تتوافد على المدينة من مهاجرى الإسكندرية.(١٥٠)

وبالنسبة لمديرية البحيرة فقد استقبلت نحو ٨،٠٠٠ مهاجر أنزلتهم المديرية على النحو التالى ٤٥٠٠ بالمدارس الإلزامية و٥٠٠ بالمساجد و٣٠٠٠ بالمحالج وشون القطن، والبقية فضلت سكنى المنازل فى العزب والقرى الصغيرة القريبة من المدن الكبيرة بالمديرية.(١٥١)

أما مديرية القليوبية فقد نزل بها ١٠٨١ مهاجراً بالمدارس الأولية بشبرا الخيمة وبنها وشبين القناطر.(١٥٢)

ومن جانبها، أخذت مصلحة الوقاية المدنية على عاتقها، تكليف مندوبيها بالبحث عن المنازل الخالية لتأجيرها لتوفيرها كمنازل للمهاجرين اللاجئين، وقد سادت حالة من الفوضى عمت البلاد التى نزل بها هؤلاء المهاجرين، غير أن الحكومة بأجهزتها المختلفة وبعض الجمعيات وأهل الخير قد تكاتفت من أجل تقديم العون للمهاجرين النازحين، فعلى أثر نزوح الأفواج الأولى من المهاجرين إلى محطة القاهرة استقبلهم مندوبو جمعية الهلال الأحمر من الرجال والسيدات، وبعض مقامات الأسرة المالكة لتقديم الطعام ثلاث دفعات يومياً، كان هذا الطعام من الخبز والجبن والفول والبطيخ والشمام.(١٥٣)

ومن جهة أخرى، تلقت الحكومة المصرية معونة من الصليب الأحمر الأمريكى، لتوزيعها على المنكوبين من المهاجرين، وهذه المعونة كانت ٣٠،٠٠٠ جوال من البسلة الجافة و١٠٠٠ جوال من الأرز و١٠٠٠ صندوق لبن مجفف بكل صندوق ٤٨ علبة.(١٥٤)

---

(١٥٠) م. النواب، محاضر الجلسات، محضر الجلسة ٥١ فى ١٢ يونيه ١٩٤١، ص٧٣٣.
(١٥١) نفس المصدر.
(١٥٢) م. النواب، محاضر الجلسات، محضر الجلسة ٥١ فى ١٢ يونيه ١٩٤١، ص ص٧٣٣، ٧٣٤
(١٥٣) م. النواب، محاضر الجلسات، محضر الجلسة ٥٣ فى ١٧ يونيه ١٩٤١،ص ٨١٤.
(١٥٤) نفس المصدر.

وحتى يتم توزيع هذه المعونة على مستحقيها من المهاجرين ألفت وزارة الأشغال لجنة بمدينة الإسكندرية من رئيس الهلال الأحمر المصرى أحمد كامل باشا والقنصل الأمريكى ورئيس جمعية العروة الوثقى ووزير الأشغال، وأسند لجمعية الهلال الأحمر تنفيذ قرارات هذه اللجنة فى أمر توزيع المعونة بمساعدة المتطوعين الذين يملكون السيارات.[١٥٥]

أما واجب الرعاية الصحية للمهاجرين الذين نزحوا عن ديارهم وصار أطفالهم وكبار السن فيهم عرضة للأمراض فقد وضعت وزارة الصحة برنامجاً منفصلاً عن تكليفاتها لمفتشيها وأطبائها الذين كلفتهم بمراقبة الأحوال الصحية للمهاجرين بالقرى المخصصة لهم، حيث كلفت وزارة الصحة أحد كبار موظفيها متابعة أعمال المراقبة الصحية للمهاجرين فى الوجه البحرى وآخر للوجه القبلى وذلك بالاتفاق مع مديري المديريات.[١٥٦]

وبالنسبة للمهاجرين النازحين بين الإسكندرية ودمنهور، فقد كلفت وزارة الصحة كبير أطبائها بالإسكندرية بمتابعة أوضاع المهاجرين بين الإسكندرية ودمنهور، وبعد تفقده للمنطقة أوصى بسرعة تنفيذ مشروعات المياه النقية والدورات الصحية فى قرى المهاجرين بين المدينتين.[١٥٧]

ملاجئ وقرى المهاجرين

قامت وزارة الأشغال على أثر حدوث الموجات الأولى من الغارات التى استهدفت مدينة الإسكندرية فى صيف ١٩٤١ إلى تشكيل مكتبين بمصلحة الوقاية بالإسكندرية، وضعت الأول تحت رئاسة مفتش مشروعات رى البحيرة، ووكلت إليه مهمة الإسعاف السريع لإيواء جموع المنكوبين الذين فروا من المدينة.[١٥٨] وذلك بإنشاء عدة آلاف من الأكشاك الخشبية والأخرى المصنوعة من الحصر والكتان والخيام فى المنطقة ما بين دمنهور

(١٥٥) م. النواب، محاضر الجلسات، محضر الجلسة ٥٣ فى ١٧ يونيه ١٩٤١، ص ٨١٥.
(١٥٦) مجلس الوزراء ، محفظة (بدون رقم)، محاضر الجلسات، محضر الجلسة ٥٤ فى ١٨ يونيه ١٩٤١.
(١٥٧) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم)، محاضر الجلسات، "مذكرة مرفوعة مذكرة مرفوعة إلى المجلس عن الحالة فى الإسكندرية".
(١٥٨) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم)، محاضر الجلسات، "مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء عن الحالة بالإسكندرية من أول يونيه حتى ٦ يوليو ١٩٤١".

والإسكندرية فى جهات العطف وكفر الدوار.[١٥٩] مع الأخذ فى الاعتبار توفير كافة وسائل المعيشة من المياه العذبة ودورات المياه الصحية.[١٦٠] غير أن وظيفة هذه الملاجئ ستتعطل بحلول الشتاء لأنها ستكون عرضة للتهالك، ومن ثم كان على وزارة الأشغال إعادة النظر فى تدبير وسائل إيواء أخرى أكثر أمناً، ومن ثم أنشأت وزارة الأشغال مكتباً ثانياً تحت رئاسة مدير الشئون القروية بوزارة الصحة جعلت مهمته الأساسية هو كيفية تدبير المساكن الدائمة للمهاجرين فى تلك الجهات، وذلك بإنشاء قرى بالطوب الأخضر (النيئ) فى أماكن كان قد تم تحديدها سلفاً، على أن يتم الاستفادة بتلك القرى بعد عودة المهاجرين إلى ديارهم عند انتهاء الحرب.[١٦١]

أما البلاد التى تم ترشيحها لبناء القرى على أراضيها فقد روعى أن تكون قريبة من الإسكندرية أو على الأقل يسهل وصول المهاجرين إليها، ولذلك كانت مديريتا البحيرة والغربية هما المديريتان اللتان وقع عليهما الاختيار لاستيعاب جملة المهاجرين من الإسكندرية.[١٦٢]

وقد اختيرت مجموعة من المدن والبلاد بهاتين المديريتين، ومن بين هذه المدن مدينة دسوق حيث راعت وزارة الأشغال وجود المعهد الدينى الأزهرى بالمدينة، وكذلك مدينة كفر الدوار لوجود عدد من مشروعات بنك مصر بالمدينة، ويكثر بها عمال هذه المشروعات، وكذا الحال فى مدينة المحلة الكبرى، أما بلدة أبو حمص فعلى الرغم من عدم وجود بنية صناعية أو إدارية بها فان موقعها الجغرافى القريب من الإسكندرية قد رشحها لإنشاء إحدى قرى المهاجرين على أراضيها، وقد قررت وزارة الأشغال السير فى بناء قرية المهاجرين فى هذه البلدة على مبدأ نزع الملكية وذلك بالاتفاق مع مديرية البحيرة، وكانت البلدة من البلاد المكتظة بالسكان يملك زمامها ورثة الخواجة ساسون إسرائيل وشريكه

---

(١٥٩) الحوادث، عدد ٩ إبريل ١٩٣٩.

(١٦٠) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم)، محاضر الجلسات،" مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء عن الحالة بالإسكندرية من أول يونيه حتى ٦ يوليو ١٩٤١".

(١٦١) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم)، محاضر الجلسات" مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء عن الحالة بالإسكندرية من أول يونيه حتى ٦ يوليو ١٩٤١".

(١٦٢) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم) محاضر الجلسات، جلسة يوم ١٥ يوليو ١٩٤١

الخواجة مارك إسرائيل هذا علاوة على أن ثلث مبانى القرية القديمة مملوكة أيضاً لعائلة إسرائيل والثلث الباقى اشتراه الأهالى من الملاك الذين يسيرون على سياسة عدم بيع أملاكهم ما أمكنهم ذلك.[١٦٣] هذا علاوة على مدن أخرى بالمديريتين المذكورتين.

والجدول التالى يوضع أسماء البلاد المرشحة لبناء قرى المهاجرين فيها وعدد الأشخاص المقرر تسكينهم فيها وعدد المنازل والتكاليف اللازمة لإتمامها

البلدة	عدد الأشخاص	عدد المنازل	التكاليف التقريبية
طنطا	٥٠٠٠	٢٨٠	١٧٥٠٠
دسوق	٤٠٠٠	٢٢٠	١٤٠٠٠
فوه	٢٠٠٠	١٢٠	٧٠٠٠
كفر الزيات	١٠٠٠	٦٥	٣٥٠٠
كفر الشيخ	١٠٠٠	٦٥	٣٥٠٠
المحلة الكبرى	١٠٠٠	٧٠٠	٣٥٠٠
دمنهور	١٠٠٠	٧٠٠	٣٥٠٠
أبو حمص	٤٠٠٠	٢٢٠	١٤٠٠
كفر الدوار قبلي	٥٠٠٠	٢٨٠	١٧,٥٠٠
كفر الدوار	٣٠٠٠	١٩٠	١٠٥٠٠
عزبة خورشيد	٥٠٠٠	٢٧٦	١٧,٥٠٠
	٥٠,٠٠٠	٣١٤٠	١٧٥٠٠٠
			٢,٠٠٠
			١٩٠٥,٠٠٠

ومن خلال الجدول يتضح لنا أنه حسب الأرقام المقترحة فإن وزارة الأشغال قد وضعت الأولوية للمبانى الدائمة وهى كالتالي:

١- مبانٍ بالطوب النيئ البلدى ما عدا دورات المياه ٤،٠٠ج م للفرد.

٢- مبانٍ بالطوب النيئ مع أساس من الطوب الأحمر ٥،٥٠ج م للفرد .

(١٦٣) مجلس الوزراء، محفظة (بدون رقم)، محاضر الجلسات" مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء عن الحالة بالإسكندرية من أول يونيو حتى ٦ يوليو ١٩٤١".

٣- مبانٍ من الطوب الأحمر ٧،٠٠ج م على أن يكون السقف فى جميع الحالات السابقة بالخشب.

٤- مبانٍ بالطوب الأحمر وأسقف من الخرسانة المسلحة ٨ج م للفرد، وطالب وزير الأشغال إدخال مدينة القاهرة فى تلك الخطة تحسباً لظروف الاعتداء عليها.(١٦٤)

وبالنسبة لمسألة إمداد المستعمرات وقرى المهاجرين – التى والت الحكومة تنفيذ إنشائها بمديريتى البحيرة والغربية – بالمرافق الصحية، فقد كانت مستعمرة كفر الدوار أولى المستعمرات التى تم إيصال المياه النقية إليها(١٦٥) ثم أخذت الحكومة فى تنفيذ مشروعات المرافق الصحية للقرى الأخرى مثل قرية أبى حمص من خلال إقامة خزانات مياه الشرب،(١٦٦) أما قرى المهاجرين بمديرية الغربية فقد ظلت محرومة من المرافق الصحية سواء دورات المياه أو خزانات مياه الشرب حتى صيف عام١٩٤٣ حتى أتمت وزارة الأشغال المقايسات اللازمة لتوصيل المياه إليها بالاتفاق مع إدارة البلدية بالمديرية.(١٦٧)

استمرت عمليات مباشرة الإصلاحات والتوسعات بتلك القرى ملقاة على مديرى المديريات التى بها قرى للمهاجرين وذلك لإتمام عمليات المرافق الصحية لتلك القرى، خصوصاً قرى المهاجرين بالبحيرة القريبة من مدينة الإسكندرية.(١٦٨) هذا بالإضافة لعمليات الترميم المستمر للمبانى التى تأثرت بفعل الشتاء خصوصاً تلك التى بنتها الحكومة من الطوب اللبن مثلما حدث بقرية المهاجرين بكفر الدوار، التى تأثرت مبانيها المبنية من الطوب اللبن بأمطار الشتاء وأصبحت حياة السكان بتلك القرى معرضة للخطر، ومن ثم بادرت بعض الأسر بالعودة إلى الإسكندرية، بعد أن قررت مديرية البحيرة إخلاء بيوتهم بمستعمرة كفر الدوار لهدمها وإعادة بنائها، ومن جهة أخرى نالت قرية المهاجرين بأبى

(١٦٤) مجلس الوزراء ، محفظة (بدون رقم)، محاضر الجلسات، محضر جلسة ١٥ يوليه ١٩٤١" ملحق رقم ١٣ للمذكرة المرفوعة من وزير الأشغال إلى رئيس الوزراء يوم ١٠ يوليو ١٩٤١".
(١٦٥) الوفد المصرى، عدد ٢٠ سبتمبر ١٩٤٢.
(١٦٦) الوفد المصرى، عدد ١٩ أكتوبر ١٩٤٣.
(١٦٧) الوفد المصرى، عدد ٦ يوليو ١٩٤٣.
(١٦٨) الوفد المصرى، عدد ١٤ يوليو ١٩٤٣، الوفد المصرى، عدد ٣ يونيه ١٩٤٣.

حمص قسطاً من العناية، بغرض التوسع فى تخطيطها العمرانى حتى تتسع لأكثر من ثمانية آلاف مهاجر.[١٦٩]

ولما كانت أغلب هذه القرى تفتقر إلى مظاهر الترفيه وإمكانات الخدمة لذا راعت الحكومة متابعة هذه الاحتياجات، ففى زيارته لقرية المهاجرين بأبى حمص وبعد تفقده للقرية أوصى فهمى ويصا واصف وزير الوقاية بضرورة إجراء عمليات التنسيق حتى تكون وافية بغرض الإقامة الدائمة والمريحة.[١٧٠]

ظلت هذه القرى تؤدى وظيفتها التى أنشئت من أجلها وهى إيواء مهاجرى الإسكندرية فى زمن الحرب العالمية الثانية من أخطار الغارات الجوية إلى أن ابتعد خطر الحرب تماماً عن مصر مع نهاية عام ١٩٤٣ ثم بدأت الحكومة مع عودة المهاجرين إلى مدينة الإسكندرية فى إعادة توظيف هذه القرى بعد خلوها من سكانها المهاجرين.

(١٦٩) الوفد المصرى، عدد ١٣ أكتوبر ١٩٤٣.
(١٧٠) نفس المصدر.

خاتمــة:

مما سبق يتضح لنا أن الحكومة المصرية قد بذلت جل مجهودها على كافة الأصعدة، فى حدود الإمكانات المتاحة لمفاداة السكان المدنيين فى مدينة الإسكندرية أخطار الغارات الجوية التى تعرضت لها المدينة فى أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، غير أن النتائج المرجوة فى هذا الصدد لم تحققها الحكومة على النحو الذى كانت تتمناه، وقد ساعد على ذلك عوامل كثيرة: منها أن الحليفة بريطانيا لم تبذل جهدها الدبلوماسى لدى الدول الكبرى قبل اندلاع الحرب لتحييد البلاد المصرية من عمليات الحرب فى حال وقوعها، أو على الأقل نقل معسكرات ومراكز تجمعاتها العسكرية بمصر خارج المدن الكبرى المزدحمة بالسكان، حتى لا تكون تلك المدن هدفا لطائرات المحور، غير أن ما حدث وبفعل تقاعس الحليفة بريطانيا فى توفير الحماية الدبلوماسية لمصر ان تعرضت بلاد كثيرة غير الإسكندرية لخطر الغارات الجوية بواسطة طائرات المحور، كمدن القناة وبلاد الشريط الساحلى بالدلتا، بالإضافة إلى القاهرة والإسكندرية التى نالت النصيب الأوفى من هذه الغارات.

ومن بين هذه العوامل أيضا أن الحكومة المصرية قد تعاملت مع مسألة الاحتراز لمخاطر الغارات بشيء من التهاون رغم ان شبح الحرب قد لاح فى الأفق من بعيد بعد احتلال إيطاليا للحبشة ١٩٣٥ ومحاصرتها مناطق النفوذ البريطانى فى مصر والسودان وجنوب البحر الأحمر، ثم يعود ذلك الشبح للظهور مرة أخرى فى الشرق الأقصى فى صيف عام ١٩٣٧ عندما غزت اليابان منشوريا وهددت بقوة مناطق نفوذ الحلفاء فى الشرق الاقصى، ثم تجَبه القوى الكبرى فى أوروبا فى صيف عام ١٩٣٨، وهو ما كان يؤشر بوضوح بالغ الى اقتراب العالم من حافة حرب عالمية جديدة، ورغم كل ذلك لم تنتبه الحكومة المصرية لكل ذلك وللخطر المقدر الزاحف إليها فتأخرت فى القيام بإجراءاتها الاحترازية لحماية سكان العاصمة الثانية لمصر وأكبر مدن القطر على البحر المتوسط، ومركز مصر الصناعى الثانى بعد القاهرة، ومقر أكبر قواعد الأسطول البريطانى شرق المتوسط. وبمجرد إعلان الحرب رسميا فى الأول من سبتمبر ١٩٣٩ وبداية تأثر المدينة بحالة الحرب ساد الاضطراب فى خطط الحكومة لتنفيذ عمليات إخلاء السكان ونقلهم وإعداد المهاجر المناسبة لهم.

ومن بين العوامل التى سببت فى تقليل فرص نجاح جهود الحكومة فى حماية السكان المدنيين بالمدينة هو اقتفاؤها بسياسة بريطانيا فى تهجير بعض فئات سكان مدينة

لندن إلى الريف فيما عرف بنظام ضيوف القرى بعدما تعرضت مدينة لندن للغارات الألمانية غير مراعية لاختلاف الظروف والعادات والتقاليد فى البيئة المصرية التى تختلف كليا عن البيئات الغربية، وهو ما تسبب فى تعريض المهاجرين لمضايقات أخلاقية ومعيشية فى مهاجرهم الجديدة ما اضطرهم إلى العودة مرة أخرى إلى مناطق الخطر بالإسكندرية لتذهب أرواح المئات منهم فى غارتى السابع والثامن من يونيه ١٩٤١، ومن ثم تسببت هذه الأمور فى إصابة تحركات الحكومة بالارتجالية فى مساعيها لحماية سكان مدينة الإسكندرية فى زمن الحرب العالمية الثانية.

ورغم كل ذلك فإننا لا نستطيع أن ننكر بعض الجوانب الإيجابية التى تمخضت عنها جهود الحكومة فى عمليات الوقاية، فعلى صعيد جهودها لإعداد مهاجر مستديمة لسكان المدينة خارج نطاقها العمرانى فإنه قد ترتب على ذلك تطوير للبنى التحتية لبعض المدن القريبة من الإسكندرية والتى وقع الاختيار عليها لإنشاء قرى المهاجرين ومستعمراتهم بها ككفر الدوار والعطف ودمنهور ودسوق والمحلة الكبرى من مرافق صحية وعلاجية وأبنية تم الاستفادة بها بعد عودة المهاجرين.

وعلى جانب آخر، لا شك أن الخدمات الصحية التى وفرتها الحكومة لمصابى الغارات كانت ناجحة إلى حد كبير فى الحد من معدلات الخسائر البشرية للمصابين من سكان المدينة بعد أن تم توسيع دائرة الاستعدادات الطبية والعلاجية لمصابى الغارات لتشمل بلاداً مثل دمنهور وطنطا وتلا.

ومن ناحية أخرى وعلى الرغم من توافر مدينة الاسكندرية على اليات تنفيذ سياسات ومقتضيات الوقاية من دار المحافظة ولجنة الوقاية بالمدينة والقومسيون الإداري والقومسيون البلدى المؤقت بها فان ذلك لم يكن يعنى انفصال سياسات الوقاية بالمدينة عن منظومة الوقاية التى تضع خططها مصلحة الوقاية ثم وزارة الوقاية التى ظهرت فى عهد حكومة الوفد ١٩٤٣-١٩٤٤وكذا الوزارات الاخرى المعنية بالمساهمة فى اعمال الوقاية كوزارة الصحة والشئون الاجتماعية والاشغال ومصلحة السكة الحديد.

ومن جهة اخرى كان لوقوع أغلب الغارات التى شنتها طائرات المحور من قاذفات القنابل على مدينة الإسكندرية ليلاً كان طبيعياً ان تستولى عمليات توفير سبل الأمان لرواد الملاهى الليلية بالمدينة على جزءٍ كبير من اهتمامات مسئولى الوقاية بالإسكندرية، وذلك ضمانا لبقاء استمرار النشاط الحيوى بالمدينة وقت الحرب.

مصادر البحث

أولاً: الوثائق

وثائق غير منشورة

أولا: وثائق عربية

- مجلس الوزراء، محفظة بدون رقم، محاضر الجلسات، جلسة٢٤ ديسمبر ١٩٣٥.
- مجلس الوزراء، محفظة بدون رقم، محاضر الجلسات يناير١٩٣٩.
- مجلس الوزراء، محفظة رقم ٣٦٦ محاضر الجلسات، جلسة ١٣ إبريل ١٩٣٩.
- مجلس الوزراء، محفظة رقم٣٦٦، محاضر الجلسات، جلسة ١٤ إبريل ١٩٣٩.
- مجلس الوزراء، محفظة رقم، ١٥٣٧، محاضر الجلسات، جلسة ٣ فبراير١٩٣٩
- مجلس الوزراء، محفظة بدون رقم، محاضر الجلسات، جلسة ٣ اغسطس١٩٣٩.
- مجلس الوزراء، محفظة بدون رقم، محاضر الجلسات، جلسة ٢٩ نوفمبر١٩٣٩.
- مجلس الوزراء، محفظة بدون رقم، محاضر الجلسات، جلسة ٢١ مايو ١٩٤٠.
- مجلس الوزراء، محفظة بدون رقم، محاضر الجلسات، جلسة ١٠ فبراير ١٩٤٠.
- مجلس الوزراء، محفظة بدون رقم، محاضر الجلسات، جلسة ١٩ مايو ١٩٤١.
- مجلس الوزراء، محفظة بدون رقم، محاضر الجلسات، جلسة ٦ يوليو ١٩٤١.
- مجلس الوزراء، محفظة بدون رقم، محاضر الجلسات، جلسة ١٥ يوليو ١٩٤١.

وثائق منشورة:

القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية

- القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، محاضر جلسات شهر سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر ١٩٣٩، د.ت، د.ط.
- القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، محاضر جلسات شهور إبريل، يوليو، أغسطس، أكتوبر ١٩٤٠، د.ت، د.ط.
- القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، جلسة ٤ يونيه ١٩٤١ د.ت، د.ط..
- القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، محاضر جلسات شهور يناير، مارس، إبريل، مايو، يونيه ونوفمبر ١٩٤٢ ، د.ت، د.ط.
- القومسيون الإدارى لمدينة الإسكندرية، محاضر الجلسات، محاضر جلسات شهر يونيه ١٩٤٣ د.ت، د.ط.
- مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، محاضر الجلسات يناير، مايو، يونيه ١٩٤١ المطابع الأميرية ١٩٤٢.
- مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثامن عشر، محضر الجلسة الأربعين في ٢٤ يونيه ١٩٤١. المطابع الأميرية ١٩٤٢.
- وزارة الداخلية، إدارة الرخص والمطبوعات، رقابة الصحف الأجنبية، صحيفة African World.، د.ت

ثانيا: وثائق أجنبية:

- **American foreign relations**. *The Minster in Egypt (Kirk) to the secretary of state cairo-jun231941*
- **American foreign relations**. *The Minster in Egypt (Kirk) to the secretary of state cairo-April1941.*

الدوريات:

- الأهرام، الأعداد في شهور إبريل، فبراير، إبريل، أغسطس١٩٣٩.
- الأهرام، أعداد إبريل ١٩٤٠.
- الدستور، أعداد شهر مايو ١٩٣٩.
- ـــــــــــــــــــ، أعداد شهور يوليو، إبريل، يوليو، أغسطس١٩٤٠.
- ـــــــــــــــــــ، أعداد شهور فبراير١٩٤١
- الوفد المصرى، أعداد شهور مارس، يونيه.١٩٣٩.
- الوفد المصرى، أعداد شهور سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر١٩٤٢.
- ـــــــــــــــــــ، أعداد شهور أغسطس، سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر١٩٤٣.
- المصرى، أعداد شهرى إبريل وأغسطس١٩٣٩.
- المقطم، أعداد شهور فبراير، إبريل١٩٣٩..
- الحوادث، أعداد شهر إبريل١٩٣٩.
- الحوادث، أعداد شهر إبريل١٩٤٠.

المراجع الأجنبية:

- **Hallidy**. **Fred** *The Middle East in international Relation power. politics and Ideology ,Cambridge university press, 2005.*
- **G. Steven. Gorginia**, *the united states and the Middle East. Ayer puplishing,1975.*
- **Heinz Wemer Shmit**, *With Romel in the desert, Harrap, 1955*
- **G. Steven. Gorginia**, *The united states and the Middle East. Ayer puplishing, 1977.*
- **Sulzberger. Cyrus Leo**, *World war II, Houghton Mifflin, Harcurt,1985***.**
- **Botman. Selma**, *The Egyptian rise 1939-1970, Syracuse University W. D*

Means of protection of the civilian population of Alexandria during World War II 1939-1945

Dr. Reda Abdel Fattah Ahmed Ali

Lecturer of Modern History, Department of History, Faculty of Arts, Menoufia University

This research aims at shedding light on the nature of life in Alexandria during World War II between 1939-1945.

The city of Alexandria is the second capital of Egypt and the headquarters of the British fleet in the Mediterranean Sea and the second industrial symbol of Egypt after Cairo, so it was necessary for the Egyptian government to accelerate the development of policies and plans to protect the lives of civilians in Alexandria of the dangers of air raids of the axis.

The study was limited between 1939 and 1945, when the Egyptian government began to take measures to protect the population of the urban city of Alexandria. The study deals with the policies, procedures and plans adopted by the government to secure the lives of the city's residents by introducing alarm system at the time of air raids, control of lighting systems at night, building shelters as shelters for the people from the danger of air libel and setting plans to protect public buildings and government. As well as the construction of plans to displace people from the city at the time of intensified air raids, and at the end of the research reviewed the most important results reached through this study.